الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية - أدرار-

الكلية : العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية
الشعبة : تاريخ
الرقم التسلسلي:

القسم : العلوم الانسانية
التخصص:
الرمز:

مؤتمر الصومام 20 اوت 1956:

قراءة في النتائج والمسارات

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في التاريخ

من اعداد الطالبين:
سعيد بن يبا
عبد اللطيف رابح

إشراف الدكتور:
محفوظ رموم

لجنة المناقشة

الدكتور مرغيث	رئيسا وعضوا مناقشا
الدكتور محفوظ رموم	مشرف ومقرار
الدكتور بن موسى حمادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1438- 1439 هـ / 2017 – 2018 م
دورة ماي

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل شهيد مات
دفاعا عن الجزائر لنعيش نحن ...
إلى كل من علمني حرفا طيلة
مشواري التربوي . إلى كل من
تعلمت منه خلال عملي .

بن يبا سعيد

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي جزاه الله خيرا

إلى أمي طيب الله ثراه

إلى زوجتي

وإلى أخواني وأخواتي

إلى أبني عبد الرقيب

إلى كل من قدم لي النصح والمعونة

إلى كل من ضحى في سبيل الله والوطن.

رابح عبد اللطيف

شكر وعرفان

نتوجه بالشكر إلى الاستاذ المشرف محفوظ رموم الذي كان عونا لنا ولم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته التي أفادتنا كثيرا. مع خالص شكر و الامتنان لكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث و نخص بالذكر موظفي مكتبة المطالعة العمومية لولاية ادرار وموظفي المكتبة المركزية بجامعة ادرار الذين لم يبخلوا علينا بالمراجع التي توفرت لديهم.

ملخص:

المؤتمر وضع الثورة بمسارها الصحيح فالمؤتمر بدأ يقيم منجزات الثورة و إخفاقاتها و على ضوئها وضع لها منهجا و مخططا لا تحيد عنه لسلامتها أولا ثم لضمان إستمرارها؛ و تحقيق منجزات أكبر و هذا ما تحقق فعلا على الصعيدين الميداني إذ أصبحت الثورة أكثر ضراوة و شراسة عند المستعمر الفرنسي؛ و أصبحت أكثر شمولية للوطن .

Abstract:

La conférence a commencé à évaluer les réalisations de la révolution et ses échecs et, à la lumière de cela, a établi une méthode et un plan qui ne s'en écarteraient pas d'abord pour assurer sa sécurité, mais pour assurer sa pérennité. Et est devenu plus inclusif de la patrie.

مقدمـــــــة

المقدمة

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من أبرز أحداث الثورة التحريرية الوطنية من حيث أنه كان ضرورة قد أدركها أعضاء لجنة الستة الذين اتفقوا مبدئيا على الالتقاء بعد موعد تفجير الثورة بما يقارب شهرين، وخلل مراحل الثورة المختلفة اتبعت الثورة الجزائرية استراتيجية عسكرية مختلفة الاسلوب والمنهج ومتفقة في المبادئ والتصورات، لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة ، رغم الامكانيات البسيطة التي كانت في حوزتها ، ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتادا ومدعمة من قبل الحلف الأطلسي ، لكن الثورة استطاعت بفضل التحام الشعب حولها ، أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 ، الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية ، واوحد جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية للثورة ، كما اوجد ميثاقا تسير عليه الثورة وتنظم من خلاله علاقاتها ، واستطاعت بفضله أن تتغلب على دولة من أقدم الدول الاستعمارية ، وتتحقق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة ، والمتمثل في الاستقلال التام.

مرت الثورة بمراحل أساسية، أولاها من اندلاع الثورة إلى انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956، وثانيها من مؤتمر الصومام إلى انعقاد دورة المجلس الوطني الثانية بالقاهرة في أوت 1957، وثالثها من انعقاد هذه الدورة إلى عام 1962.

لقد كان مؤتمر الصومام ذلك الحدث الكبير، وعليه أخترنا أن يكون بحثنا حول بعنوان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 النتائج والمسارات.

أهمية البحث: إن الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه يجمع ما بين أحداث وتساؤلات حاولنا أن نتناولها في دراسة تحليلية بناءا على ما توفر لدينا من أدلة وحقائق تاريخية وانطلاقا من التساؤلات التي تطرح نفسها دون أجوبة شافية ، فاندلاع الثورة وحصيلة سنتين من الكفاح قبل انعقاد مؤتمر الصومام 20أوت 1956 هي مجالا للبحث والدراسة ، يجب علينا اليوم معرفة حقيقة هذه الخلفية التاريخية لوضعنا السياسي الراهن وبعيدا عن الخطاب الشعبوي الذي لايتناول الموقف الحقيقي للأشخاص أو تحولاتهم بحجة أن الثورة كانت شعبية.

إن تاريخ الثورة مليء بالتساؤلات فأصبح اليوم مجالا أكثر عمقا وخصوبة للكتابة التاريخية الصحيحة وبالتالي فالتاريخ الحقيقي هو الذي يتسم بالموضوعية وبقول الحقيقة بانتصاراتها وانكساراتها ومهما كانت هذه الحقيقة مؤلمة.

أسباب اختيار الموضوع: توفرت لدينا جملة من الاسباب لاختيار هذا نذكر منها مايلي:

- إن اختيارنا للموضوع جاء رغبة منا للمساهمة قدر المستطاع في الاجابة عن تلك التساؤلات وتفاصيل الكثير من الاحداث التي أفرزها تباين مواقف قادة الثورة واختلافهم حول حدث مهم في تاريخ الثورة .

إشكالية البحث: إلى أي حد أثرت قرارت مؤتمر الصومام على مواقف قادة الثورة؟ ولتوضيح هذا الإشكال لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التوضيحية:

- هل كان لقرار أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج سبب في الخلافات التي حصلت بين قادة الثورة؟
- أم كان بسبب الخلاف على الأفكار التي وردت في أرضيته؟
- أم بسبب قراراته التي لا تتطابق مع بيان أول نوفمبر 1954 حسب رأي المعارضين للمؤتمر؟

منهجية البحث: وبالنسبة لمنهجية البحث فقد إخترنا استخدام جملة من المناهج العلمية التي تخدم الموضوع نذكر منها:

- المنهج التاريخي: حيث يعتبر هو أساس أي بحث تاريخي وعماده الأساسي بما يتوفر عليه من خصوصية بحثية تقتصر عليه دون سواه.
- المنهج التحليلي النقدي: وهو ذلك المنهج الذي يهدف إلى عرض الأحداث التاريخية في سياقها التاريخي ومن ثم ربطها بمسبباتها وعوامل وظروف حدوثها للانتهاء إلى شرحها ومحاولة تحليلها من خلال مقارنة خلفياتها التاريخية ونتائجها مما يوفر بعض نقاط النقد إن أمكن.

إن طبيعة الموضوع تقتضي نوعا من الحساسية لأن البعض من صانعي هذه الأحداث لازالوا أحياء وعليه انتهجنا المنهج التاريخي التحليلي القائم على عرض المواقف من خلال التصريحات والشهادات ومقارنتها بعد تحليلها. بناءا على ما توفر لدينا من أدلة وحقائق تاريخية.

خطة البحث: لدراسة الموضوع دراسة وافية فقد قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول تطرقنا من خلالها إلى أهم العناصر الأساسية للموضوع ، بحيث جاء في أولها أهم ما يتعلق بمؤتمر الصومام من ظروف تحضيره ، ومجريات عقده ودراسة القرارت التنظيمية لمؤتمر الصومام.

أما الفصل الثاني قد تناولنا فيه الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر وتعرفنا على المجلس الوطني للثورة والهيئات القيادية الخارجية للثورة و عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة.

و الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام بالإضافة إلى خروج الصراع بين قادة الثورة من السرية إلى العلنية وتزايد النفوذ العسكري على السياسي.

ثم خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج المتوصل إليها وفهارس وقائمة أهم المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع: اعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر و المراجع التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع ، كما اعتمدنا على مراجع ثانوية لها هي الأخرى علاقة بموضوع الدراسة.

فمن بين المصادر المعتمد عليها :جريدة المجاهد لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين و الناطق الرسمي لهما، دورية، العدد2، 15 نوفمبر 1956.و قد اعتمدنا على عدة أعداد منها، كذلك من بين المصادر اعتمدنا على حياة كفاح لتوفيق المدني و كتاب فتحي الديب عبد الناصرو ثورة الجزائر، و كتاب الثورة الجزائرية و القانون1960 – 1961م لمحمد بجاوي.

كما اعتمدنا على بعض المذكرات الشخصية لشخصيات كانوا وزراء في الحكومة و أعضاء فاعلين فيها كمذكرات رضا مالك الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات

السرية 1956 – 1962م و مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري وغيرها من المذكرات.

أما المراجع: فيأتي في مقدمتها كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962 لمحمد العربي الزبيري و كتاب مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954 – 1962م لمحمد لحسن أزغيدي

و غيرها من المراجع التي لا تقل أهمية و التي خدمت الموضوع بشكل جيد.

إضافة إلى مقالات حول الموضوع وردت في مجلة الذاكرة ، و مجلة المصادر و مجلة اول نوفمبر.

صعوبات البحث:

و في دراسة هذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات لإنجاز بحثنا هذا نذكر منها :صعوبة التوفيق بين كل المصادر و المراجع ، و الوقوع في الخطأ في بعض الأحيان لانتقاء المعلومات من مصادر معينة، و عدم القدرة في التحكم في المادة العلمية الموجودة و صياغتها بالشكل المناسب.

صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع و ذلك لما احتوته فترة حدود موضوع الدراسة من 1956 م الى غاية 1962 م من أحداث تاريخية مميزة و كثيرة وجب ذكرها و التحدث عنها.

الفصل الأول:

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

تمهيد:

استطاعت جبهة التحرير، رغم الامكانيات البسيطة التي كانت في حوزتها، أن تقود نضال الشعب الجزائري ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتادا ومدعمة من قبل الحلف الأطلسي، وذلك بفضل التحام الشعب حولها، إذ استطاعت أن تدخله مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام في (20 أوت 1956) الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية، واوجد جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية للثورة، كما اوجد ميثاقا تسير عليه الثورة وتنظم من خلاله علاقاتها، في الداخل والخارج تحقق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة، والمتمثل في الاستقلال التام.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من خلال البحث في:

التحضيرات الاولية لانعقاد المؤتمر و أهمية انعقاده بعد سنتين من اندلاع الثورة وأهم القرارات التنظيمية التي خرج بها المؤتمر،

المبحث الاول: التحضيرات الاولية لعقد مؤتمر الصومام

يندرج مؤتمر الصومام في إطار القرارات الأولى التي سطرتها المجموعة التي أشعلت فتيل ثورة 1954.

المطلب الاول: ظروف انعقاده المؤتمر

في نوفمبر 1955 شهدت المنطقة زيارة عمارة رشيد كمبعوث من المنطقة الرابعة (الجزائر) وذلك للاطلاع عن قرب على تنظيم المنطقة ورفع معنويات الجنود والمناضلين . كما حضر عدة لقاءات بين المسؤولين على المستوى المحلي، ونوقش من خلال لقاءات بين المسؤولين عدة مواضيع من بينها: تنسيق العمل الثوري على مستوى القطر وتوضيح الرؤى المستقبلية، وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة، وأبدت المنطقة استعدادها لعقد المؤتمر فوق ترابها،[1] وكان لانعقاده ظروف داخلية وخارجية:

أ/ داخليا:

لقد كان لأحدث 20أوت 1955 أثر كبير على مسار الثورة . ففي هذا اليوم عند منتصف النهار نظم جيش التحرير الوطني هجومات عسكرية على أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني منها: سكيكدة وعين عبيد وقسنطينة و وادي الزناتي والقل والميلية والخروب.. وأشعلوا النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة والإدارات الفرنسية والثكنات وأحدثوا فزعا ورعبا على مستوى الجهاز الاستعماري بالجزائر، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل الوطنيين وكل الطبقات الاجتماعية، من الاحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، بأن تدخل معا في معركة التحرير.[2]

[1] عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله، الجزائر، ص07

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الاربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002، ص78.

ومن أجل التأكيد بأن هذه الثورة أصيلة ذات أهداف سامية، زد على ذلك انضمام المئات إلى صفوف الثوار، إذ وصل عدد المجاهدين في سنة 1956 إلى أكثر من 40 ألف وأكثر من ذللك انتشرت الثورة في ربوع الوطن، ولما بلغت الثورة في أذهان هؤلاء حد القناعة بدأ انضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف شهر جانفي 1956، وبهذا الصدد يقول الهادي درواز متحدثا عن تطور الثورة في هذه المرحلة "...أصبح لا بد من إعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش ...وتجلى هذا بكثرة عندما برزت التشكيلات السياسية مثل انضمام الاحزاب التي تأخرت عن الركب..."[1]

صمم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته، مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل إضافة إلى ضعف التنسيق في الاعمال، وكذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت.

وفي الجانب السياسي كان الإدارة الاستعمارية قد أعلنت حالة الطوارئ منذ عام1955 لذلك كانت الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب وهو التنظيم الذي أكده قانون جويلية 1938 في فرنسا عند دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت تعيش الجزائر تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ.[2]

[1] عبد القادر درنور، حوار حول الثورة، إعداد الجنيدي خليفة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986، ص168.

[2] جمال يحياوي، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 132.

ودائما في الجانب السياسي فقد باشر" غي مولي "الاتصالات بالبعثة الخارجية بداية بلقاء 10 أفريل 1956 الذي جمع السيد: "جوزين بيغارا" الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران كمبعوث شخصي لرئيس الوزراء الفرنسي، بنظيره عن جبهة التحرير السيد محمد خيضر بالقاهرة وقد كانت الغاية من هذا اللقاء جس النبض والمراوغة السياسية بحجة أنه ليس هناك تنظيم واحد يغطي كل الجزائريين مما يصعب في نضره عملية البحث عن حل، ولا بد من انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر،[1] وعلى هذا فإن الهدف من هذا اللقاء إرباك الصف الجزائري الذي هو أحوج ما يكون في هذه المرحلة إلى هيئة قيادية بشكل نظامي، فزاد كل هذا من السعي لعقد اجتماع وطني للخروج بحلول تنظيمية ناجعة.

ومما زاد من مناعة الثورة هو الالتحام الشعبي والالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطنيين، عرفت المنطقة الاولى عدة معارك ومن أشهرها معركة الجرف التي وقعت بين 22و29سبتمبر 1955 بقيادة بشير شيهاني وعباس لغرور وعاجل عجول حيث وصل صداها إلى المحافل الدولية.

اما بنسبة للمنطقة الثانية[2] والتي عرفت بهجمات الشمال القسنطيني(20 أوت 1955) فقد شهدت تصعيدا عسكريا أثر إيجاب على الشعب الجزائري حيث لفتت انتباه الرأي العام العالمي لما يحدث في الجزائر.

[1] مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س)، ص 108 – 109.

[2] حدود المنطقة: شمالا(ابتداء من القالة حتى سوق الاثثنين)

جنوبا(سطيف، الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة إلى القراح ثم تمتد حتى الحدود التونسية مرورا بسيقوس ومونكالم وسدراته ومداوروش.

غربا(سطيف، خراطة، سوق الاثنين)

شرقا(الحدود التونسية)

انظر: عمر توهامي، المرجع السابق، ص19.

قد أكدت هذه العمليات شعبية الثورة مع ما كان يحدث في تونس والمغرب حيث استمرت أسبوعا كاملا رفع من خلالها الضغط على المنطقة الأولى التي كانت تعتبرها السلطات الفرنسية منبع الثورة ومركزها.

أما بنسبة لوضع المنطقة الثالثة[1] فتعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة من بين المناطق الاخرى، باعتبارها أنها واجهت ما يسمى بالقوة المضادة للثورة المتمثلة في حركة بلونيس التي تمركزت في قرية ملوزة.

في حين تميزت المنطقة الرابعة بموقعها الاستراتيجي واحتضانها للعاصمة وانتمائها لكل المناطق الاخرى. أما المنطقة الخامسة تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجي الحدودي قادتها مجموعة من رواد الثورة أمثال العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوالصوف وعبد المالك رمضان وهواري بومدين والعقيد لطفي، كما عرفت عدة معارك مع بداية الثورة وتوسعت حتى نحو الجنوب الغربي بقيادة الرائد فراج في المنطقة ببشار.

إلى جانب الحديث عن حملات الاعتقال والتعذيب التي تزايدت بشكل ملحوظ في هذه الفترة إلى جانب الاجراءات العسكرية التي عززت القوات الاستعمارية.[2]

ب/خارجيا:

أما على المستوى الخارجي فيبدو أن الوضع بدأ يقلق الدوائر الاستعمارية بعد أن طرحت الكثير من التساؤلات والاستفهامات حول أحداث الجزائر، سرعان ما بدأت القضية تتضح من خلال مجموعة من العوامل نراها مؤثرة منها:

مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956، مما يعني نقل النضال إلى التراب الفرنسي.

---

1 منطقة القبائل حدود المنطقة: شمالا (سوق الاثنين)

جنوبا (خط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة والجزائر. وتمتد إلى سطيف ثم برج بوعريريج، المسيلة عين الحجل وأومال "سور الغزلان" عين بسام، اليسترو "الأخضرية")

غربا (كوربي مارين "زموري" مينرفيل "ثنية بني عيشة")

شرقا (سطيف، خراطة، سوق الاثنين)

انظر: المرجع نفسه، ص 19 – 20.

[2] إيفه بستير، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة عبد الله ف. كيحل، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1989، ص159.

حصول الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 وكل هذا تحت تأثير ضغط الثورة الجزائرية وقد أدرك أساسه الفرنسيين أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات.[1]

طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن ورغم رفضه إلا أنه اعتبرها قضية دولية وهذا في حد ذاته انتصار خارجي.[2]

المطلب الثاني: جلسات المؤتمر

ان اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير حملت القيادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول المجاهد ابن طوبال :(قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ...للمناقشة . وبدئ منذ شهر أفريل 56 في تنظيم المؤتمر)[3]

منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر ، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقاداتها وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة ، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف قائد المنطقة ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس وعندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخدرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956 ، تأجل أيضا بسبب وصول معلومات عنه إلى السلطات الاستعمارية،[4] حيث وضعت السلطة الاستعمارية يدها على مستندات ووثائق المجاهد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة بعد كمين وقع فيه.

[1] المرجع نفسه، ص 154.

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 08

[3] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1959 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 133.

[4] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البحث، قسنطينة، 1980، ص 318.

وقد انعقد المؤتمر في قرية (ايفري أوزلاقن)[1] بغابة (أكفادوا) في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدم إليها قادة الثورة والمندوبون من أعضاء المؤتمر الذين استمعوا إلى الجنود الذين كانوا يحمون مكان المؤتمر، والذي زاد عددهم عن الثلاثة مائة جندي.

وعن افتتاح المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين:(شرعنا في العمال يوم الثلاثاء 14 اوت 1956 . وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20منه.

فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الاخيرة لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت، الذي عقد فيه الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع ... وكم كانت دهشة الجميع بالغة للغاية، لما تقدم كل وفد بجدول أعمال فوجدنا أنها لا تختلف في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقط الجديرة بالدرس والمناقشة تعرض لها الكل.[2]

هكذا استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام نوقش فيها جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة و قضايا الساعة وأفاق المستقبل، التي ما فتيء قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها وقد حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ما عدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول وفدها والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر[3]

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي كتالي:

شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع .

تقديم التقارير: تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة

[1] القرية التي عقد بها المؤتمر تقع بالمنطقة الثالثة (بالقرب من مدينة بجاية) انظر: محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 134.

[2] "لسان حال جبهة التحرير الوطني"، جريدة المقاومة الجزائرية، دورية، العدد2، 15 نوفمبر 1956، ص 6- 7.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 135.

تقرير عسكري : عدد المناضلين والمجاهدين ، والوحدات ونظام تركيبها ، الأسلحة.

تقرير عن المالية : المداخيل ، المصاريف ، المتبقي في الصندوق.

تقرير سياسي :عن معنويات المجاهدين والشعب. القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

التوحيد: توحيد النظام وتقسيم المناطق : وتعيين مراكز القيادات المحلية واجراء التغييرات على القيادات.

توحيد عسكري: في الوحدات ، والرتب العسكرية ، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهماتهم، توحيد إداري : مجلس الشعب

جبهة التحرير الوطني : المذهب والقانون الاساسي ، والنظام الداخلي ، الهيئات المسيرة : مجلس الثورة ، لجنة التنسيق والتنفيذ اللجان.

جيش التحرير الوطني : الألفاظ المستعملة "المجاهد ، المسبل الفدائي " المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات ، الإكثار من العمليات.

العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج ، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

نظام العمل: عسكريا وسياسيا ، ووسائله المادية ، إيقاف القتال ، المفوضات ، هيئة الأمم المتحدة ، والحكومة المؤقتة. مواضيع مختلفة : الاوراس ، القبائل وماعداها...[1]

وقد استعرض المؤتمرون في عدة جلسات نتائج وتجارب 22 شهرا من عمر الثورة، وما حصل خلالها من أحداث وتطورات، وانفرد القادة الكبار في اجتماعات مضيقة النطاق، وناقشوا الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي انبثقت عن المؤتمر. ثم انتهى المؤتمر في 2 سبتمبر 1956 من أشغاله.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 136.

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 10.

المبحث الثاني: أهمية انعقاد المؤتمر بعد سنتين من اندلاع الثورة

بعد سنتين من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 أصبح من الضروري أن يتم اللقاء الذي اتفق عليه مسبقا وبعدما تمكنت من التوسع والتصاعد من خلال أحداث الشمال القسنطيني 1955، بات من الضروري أيضا تحديد خطة سياسية وعسكرية لجبهة التحرير الوطني تهدف إلى وضع طريق للثورة وتقييم مسارها.[1]

المطلب الاول: مسألة التمثيل وجدول الأعمال.

لقد طرح مشكل التمثيل الكثير من الاستفهامات حيث تشير معظم الدراسات والشهادات أن محمد العربي بن مهيدي ممثل المنطقة الخامسة ترأس الجلسة وعبان رمضان الذي مثل الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني كاتب الجلسة وأعمر أوعمران ممثل المنطقة الرابعة ويوسف زيغود ممثلا لمنطقة الثانية.

إن هذا الحضور لم يكن كافيا وفق الكثير من الآراء والشهادات بل طرح الخلاف حول المؤتمر كله وكاد أن ينسف العمل الثوري ككل، ووفق ما توشير العديد من الشهادات انطلقت أشغال المؤتمر على الساعة العاشرة صباحا برئاسة العربي بن مهيدي حيث قدم المسائل التي سيتناولها المجتمعون.

حيث رتبت النقاط الأساسية على النحو التالي:

شرح الاسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.[2]

تقسيم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل ايجابياتها وسلبياتها قصد إزالة السلبيات وتطوير ماهو ايجابي.

وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الخروج بتنظيم جديد في الميدان السياسي والعسكري والإداري وكذا الاجتماعي.

طرق ووسائل إيصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي.

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، 1982، ص 160.

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 12.

إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

توحيد المواقف المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك.[1]

إن المتأمل في هذه القضايا التي طرحت للنقاش يستنتج أن القادة بدؤوا يشعرون بحاجتهم إلى قيادة وطنية لتوجيه ثورة تعتمد على تسيير يتميز بقلة التنسيق والاتصال والإمداد بالوسائل والإمكانيات.

إن مسألة تمثيل المناطق في هذه المؤتمر ، تضاربت حوله الكثير من مواقف قادة الثورة خاصة بعد الاستقلال وذلك بعد إشارة قضية استشهاد مصطفى بن بولعيد يوم 25 مارس 1956 وعدم تمثيل المنطقة السادسة (الجنوب) ثم غياب الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني .

كان زيغود يوسف أول المتدخلين عند افتتاح أشغال المؤتمر الذي قدم تقريرا مفصلا استعرض فيه الوضعية المادية والعسكرية للمنطقة الثانية، ثم تلاه كريم بلقاسم بتقرير شفوي عن الظروف والإمكانيات البشرية والمادية في المنطقة الثالثة مقدما حصيلة المنطقة من حيث عددا المجاهدين وكمية الأسلحة الموجودة ، أما أعمر أوعمران فقد جاء تقريره كذلك عن الإمكانيات المادية والعسكرية للمنطقة الرابعة بينما المنطقة الخامسة قدم حولها العربي بن مهيدي كذلك التقرير المالي والعسكري.

لقد تناول الاجتماع إلى جانب هذه التقارير مجموعة من المعطيات طرحت للنقاش وتمثلت في ما يلي:[2]

مناقشة تقارير المناطق سياسيا وعسكريا وماديا

تقرير نظامي عن كيفية التقسيم وهيكل الجيش ومركز القيادة

تقرير عسكري عن عدد المناضلين والمجاهدين

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 383.

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 14.

تقرير مالي عن المداخل والمصاريف

تقرير سياسي عن المعنويات والأجواء داخل أوساط الشعب عامة

لقد كان المؤتمر ضرورة ملحة لوضع الخطوط العريضة ومواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل من أجل تحقيق الأهداف التي سطرها بيان أول نوفمبر 1954.[1]

إن مجرد انعقاد اجتماع بهذا الحجم وبعد سنتين من الثورة التحريرية جعل الثقة تتعزز بين الشعب وقضيته فكان بذلك النواة التنظيمية التي جعلت كل الشعب الجزائري يتطلع لتنظيم يوجه مشاركته في ثورته من أجل كرامته وحريته واستقلال بلاده.

وعلى هذا الاساس اتفقت الدراسات الاكاديمية أن جدول أعمال هذا المؤتمر عكست فعلا المستوى السياسي الذي كان يتمتع به الفاعلون الاساسيون والمنظرون حيث تمحورت الأطر التنظيمية على النحو التالي:

إصدار وثيقة سياسية شاملة :تعتبر قاعدة إيديولوجية توضح منهج الثورة وتصورها المستقبلي والمبادئ والأسس التي تكون عليها الدولة الجزائرية المستقلة.

تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات: وقد التزم المؤتمرون بالتقسيم الاول مع ضم الصحراء كولاية سادسة وكل ولاية تقسم إلى عدد من المناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى أقسام بينما تبقى العاصمة منطقة مستقلة وهذا حسب رأينا ساهم في عملية التنسيق والاتصال بين الجهات والمسؤولين المحليين.

توحيد التنظيم العسكري: اقتراح الاعتماد على مقاييس عسكرية موحدة لمختلف الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني حول الرتب والمخصصات والترقيات والمهام.

التنظيم السياسي: تضمن تحديد مهام المحافظين السياسيين[2] والمجالس الشعبية واختصاصاتها وخلق تنظيمات مسيرة للثورة.

[1] "أسلوب الثورة في حرب العصابات"، **مجلة الجندي**، وزارة الدفاع الوطني، ديسمبر 1978، ص 31.

[2] المحافظون السياسيون لهم نفس رتب ضباط الهيئة التي ينتمون إليها. وتحمل قبعاتهم شارة تتكون من نجمة وهلال ولونها أحمر (تصنعها كل ولاية). انظر: عمر توهامي، المرجع السابق، ص 22.

تشكيل قيادة موحدة للثورة: تمثلت في ما بعد في المجلس الوطني للثورة وهو بمثابة الهيئة التشريعية ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية لتسيير أعمال الثورة .

علاقة جيش التحرير بجبهة التحرير : وقد كانت من أبرز النقاط الحساسة بعد المؤتمر والتي سوف تؤدي إلى عدم الاعتراف بقراراته بعد أن منحت أولوية السياسي العسكري.[1]

علاقة الداخل بالخارج : وهي النقطة الثانية التي كانت محل جدل واسع وقسمت الثورة إلى طرفين متنازعين بعد إعطاء الأولوية للداخل على الخارج.

وقف القتال والمفاوضات وتشكيل حكومة مؤقتة: وكانت هذه النقطة من الأمور الأكثر جدلا وحساسية كذلك لأنها تتعلق بما طرحه بيان أول نوفمبر من شروط قبل التحدث حولها.

أمور أخرى: من ضمنها مناقشة التحاق الكثير من الشخصيات والسياسيين في أحزاب أخرى وكيفية التحاقهم سواء بالنشاط الثوري السياسي أو العسكري في الداخل او في الخارج.

المطلب الثاني: أرضية المؤتمر وشرعية القرارات المتخذة

تعتبر قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من الوثائق الهامة للثوة لأنها تنوعت ما بين سياسية وعسكرية[2]، شملت تحديد نظام جيش التحرير الوطني وتحديد أهداف جبهة التحرير من الحزب ومهما كانت طبيعة الخلافات حولها فإنها استطاعت أن تبلور فكرة القيادة وفق إطار تنظيمي سياسي وعسكري انطلقت شرارته الأولى في الفاتح نوفمبر 1954.

لقد انبثقت عن أشغال هذا المؤتمر أرضية سياسية للعمل المستقبلي تحتوي أهم المحاور التي سبق لبيان نوفمبر أن أعلنها وأنشأت هيئات عليا للثورة بكل مسؤولياتها، تمثلت هذه الهيئات في ميلاد المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

[1] هذا القرار هو الذي سوف يقلب العسكريين على عبان رمضان ويكون ضحيته كما سوف يرجع عنه بعد أول مؤتمر بعد الصومام وينقلب عليه حتى كريم بلقاسم، انظر: شهادات فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007، ص 88.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 138

المجلس الوطني للثورة:

يعتبر بمثابة البرلمان أو لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني، أوكلت له مهمة رسم سياسة هذا التنظيم وبالتالي هو الهيأة الوحيدة المخول لها مبدئيا سلطة إعلان الحرب أو مساعدون يجتمعون مرة واحدة في السنة ويعتبر قادة المناطق والولايات أعضاء طبيعيين أصلا . خول له الحق في التفاوض وإيقاف القتال.

لجنة التنسيق والتنفيذ:

فكانت بمثابة لجنة تنفيذية أو مجلس حرب حولت له كل الصلاحيات السياسية والعسكرية وله سلطة مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكلف بإنشاء حكومة مؤقتة بالتنسيق مع المندوبين.[1]

إن التتبع لهذه التطورات بعد مدة زمنية قصيرة من عمر الثورة يلاحظ فعلا أن هذا المؤتمر أعطى جبهة التحرير الوطني سلطتها وشرعيتها بصفة أكثر وضوحا وعملية مما كانت عليه خلال سنتين 1954 و 1955 أي أن الثورة خرجت من خلاله بعقل مدبر ومعلوم يمثل في هذين الإطارين التنظيميين.

لقد استطاع المؤتمر تحقيق ماورد في بيان أول نوفمبر 1954، إن موضع الخلافات التي أفرزتها قرارات المؤتمر في شقها السياسي ترتكز أساسا حول مجموعة من النقاط التي سوف نتناولها كما يلي:

تحديد العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، تعطي الأولوية للسياسي على العسكري وفي مراكز القيادة بتعيين القائد العسكري وفي مراكز القيادة بتعيين القائد العسكري والسياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.[2]

[1] محمد حربي، الجزائر 1954 – 1962 جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ص 154.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص144.

تحديد العلاقة بين الداخل والخارج : تعطي الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشاور في الإدارة، يجب على الداخل تزويد الممثلين في الخارج بجميع المعلومات لتسهيل المهمة.

وعلى غرار هذين القرارين الهامين أعطى المؤتمر أهمية قصوى للشق السياسي بتنظيم الشعب في القرى والمداشر عن طريق تشكيل الخلايا والمنظمات السياسية والإدارية إلى جانب الدعاية والاعلام بنشر الأخبار والأوامر، كما حدد تفاصيل العلاقة بين الشعب والأقلية الاوربية ومساجين الحرب.[1]

اهتم المؤتمر بقضية القيادة فأولاها أهمية حيث وحدت عبارة الإدارة الجماعية على مستوى المجالس، إن المتمعن في هذه القرارات يعتبر المؤتمر من أهم إنجازات الثورة وتحديا كبيرا لجيش التحرير الوطني حيث أعطى تصورا كليا في التنظيم وتحديد المهام وحتى في التسميات حيث أصبح المجاهد وهو جندي جيش التحرير الوطني والمسبل وهو المشارك في العمل العسكري والفدائي المكلف بالهجوم في المدن، كما منحت الرتب العسكرية والمرتبات الشهرية لافراد الجيش مع مراعاة عائلات الشهداء والأيتام والأرامل للتكفل بهم وتزويد المداشر باللوازم الصحية والمؤونة والادوية.[2]

حقق مؤتمر الصومام بناء على هذه القرارات نتائج جد هامة سواء في الداخل أو في الخارج، على المستوى الداخلي: لقد استطاع أن ينهي ما يعرف بفكرة الزعامة أو السلطة الفردية في القيادة وأحل محلها القيادة الجماعية، حيث اتسمت بطابع الوطنية المرتبطة بالمجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

وكانت الوثيقة السياسية بمثابة الدستور الذي نظم شؤون الشعب وهو في ثورته حيث ضبط السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني وساهم في تدويل القضية الوطنية لكسب الاعتراف الدولي بها، لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري منذ 20 أوت 1956.

---

[1] المرجع نفسه، ص 149.

[2] حسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 341.

وأصبحت القوة السياسية التي تعبر عن الشعب الجزائري الذي انخرط في عدة تنظيمات وعلى غرار الطلبة والفلاحين والشباب ظهر الاتحاد النسوي الذي ورد في مناهج المؤتمر.

على المستوى الخارجي : أولى المؤتمر أهمية كبرى للقضية الوطنية كي تتحول إلى قضية دولية من خلال إقناع الدول الشقيقة والمناهضة للاستعمار، كما أنشأ عدة مكاتب ممثلة لجبهة التحرير الوطني في الخارج، أما على المستوى الدبلوماسي فقد أكد حضور الثورة عن طريق ممثليها[1] في المحافل الدولية مثلا بتعيين الأمين دباغين مسؤولا عن مندوبية الخارج.

لقد أشارت وثيقة الصومام إلى دمج القضية الجزائرية مع القضيتين المغربية والتونسية وأن استقلالهما بدون الجزائر لا معنى له، كما عبرت عنه وثيقة أول نوفمبر قبلها وأحدثت قرارات المؤتمر "ثورة داخل الثورة" عن طريق معالجة كل ما يتعلق بالجانب السياسي والعسكري وحتى الحياة اليومية للمواطن الجزائري، وهذا ما أهمله الكثير من الباحثين الذين أثاروا مبدأي الاولويات (السياسي والعسكري الداخل والخارج) دون الاهتمام بالقرارات الأخرى، ولو أن قادة الثورة هم الذين اختلفوا حول هذه القرارات وبالتالي حول المؤتمر فانساق الباحثون والدارسون وراء ذلك الجدل.

إن أكثر ما لفت انتباهنا في هذا الجزء من البحث هو الحرص على نشر الثورة وشموليتها في كامل ربوع الوطن،[2] عن طريق النشاط السياسي الذي أقرته أرضية المؤتمر حيث لم تهمل حتى الشروط التي يجب توفرها قبل فتح أي مجال لوقف القتال.

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1984، ص119.

[2] قال خالفة معمري صاحب كتاب العربي بن مهيدي، رمز وطني، في الطبعة الثانية الصادر عن منشورات ثالة أن أكثر ما كان يخشاه مهندسو مؤتمر الصومام الخمس: عبان، بن مهيدي، بن خدة، سعد دحلب، وكريم بلقاسم، أن ترفض أوامرهم ومقترحاتهم التي شكلت أرضية المؤتمر.

ولا يكون ذلك عدم وقف القتال إلا في الحالات التالية:

الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ.

الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.

الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين قبل وبعد نشوب الثورة، الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب وأنها وحدها المؤهلة للقيام بأية مفاوضات ومسؤولة عن وقف القتال والتحدث باسم الشعب.

أما في ما يتعلق بالمفاوضات فقد حدد كيف يجب أن تتم. بعد وقف القتال تبقى جبهة التحرير الوطني المفاوض الوحيد وتجري المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع الوطني حسب النقاط التالية:

الاستقلال ليس الغاية التي تهدف إليها الثورة بل تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية، يستطيع أن يعيش فيها كل جزائري عيشة كريمة يسودها العدل والإنصاف .

ومن هنا يمكننا القول أن أرضية مؤتمر الصومام اندرجت في إطار قراراتها كل ملامح الدولة الحديثة الناشئة كما تضمنت كل الأهداف التي نادى بها بيان نوفمبر 1954 خصوصا ما تعلق بتحقيق الاستقلال وبناء دولة ديمقراطية اجتماعية، لقد استجابت القرارات للمسائل السياسية والإيديولوجية المطروحة والتي أفضت إلى ما يعرف بمشروع برنامج الصومام.[1]

المبحث الثالث: دراسة القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام

تعتبر قرارات هذا المؤتمر من وثائق الثورة الهامة، وقد تتنوع هذه المقررات بين عسكرية وسياسية، شملت تحديد أهداف الثورة من الحرب ونظام الجبهة السياسية وخططها ومنظماتها والعلاقات بين الجيش والجبهة وبين الداخل والخارج.[2]

[1] أول برنامج سياسي ثوري، ويعتبر ميثاقا وطنيا لأنه تناول الادارة والجيش والسياسة العامة والدبلوماسية والتسيير في الداخل واستراتيجية الثورة مستقبلا، انظر: عبد المالك مرتاض، المصطلحات الثورة الجزائرية، 1954– 1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010. ص50.

[22] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 13.

المطلب الاول: التنظيم الإداري والسياسي.

مست قرارت مؤتمر الصومام بالدرجة الأولى خارطة البلاد التي قسمت إداريا إلى ست ولايات بدل خمس مناطق مع الاحتفاظ بترقيم الولايات (المناطق) و ذلك بداية من الأوراس حيث يكون الترقيم عكس عقارب الساعة[1] مع تحويل طفيف من حيث التسميات، فنلاحظ أن المنطقة أصبحت ولاية أما الناحية أصبحت منطقة والقسم ناحية.

كما أن التسيير لم يعد يقع على كاهل قادة الولايات، بل لا بد من التصرف والتحرك في إطار توجه سياسي وعسكري موحد، عكس ما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة من ثوة التحرير حيث كان قائد ومجلس المنطقة المخولين باتخاذ القرارت ورسم الاستراتيجية الملائمة للكفاح[2] ومن جملة القرارت التي مست قيادة الولاية بصفة مباشرة من خلال وثيقة الصومام هو تكوين مجلس مكون من أربعة أعضاء هم القائد السياسي العسكري الدي يحمل رتبة كولوتيل بمساعدة ثلاثة رواد مسئولين على الفروع الاساسية الثلاثة:
الفرع السياسي العسكري وفرع الاستعلامات وفرع الاتصالات ونذكر أن مؤتمر الصومام لم يحدد المهام الاساسية إلا للقائد السياسي العسكري برتبة كولوتيل والقائد المحافظ السياسي أما المهام الأخرى فتركت لتتخذ شيئا فشيئا في إطار العمل المتواصل بالنسبة للفروع الأخرى.

عمد مؤتمر الصومام إذن على هذه التعديلات الإدارية بهدف تنظيمي لدعم عملية الكفاح في جانبيها السياسي والعسكري لأنه انطلاقا من 20أوت 1956 ستأطر كل فئة من الشعب الجزائري أينما كانت عبر التراب الوطني، أي أن الكل سينطوي تحت مظلة جبهة وجيش التحرير الوطني لذلك كان من أهم المسائل الحساسة التي طرحها المؤتمر، مسألة القيادة و احتواء جبهة التحرير الوطني لمختلف القيادات الحزبية التي كانت تابعة للتشكيلات السياسية السابقة.

[1] مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص 122

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 138

وحسب أحمد توفيق المدني أنه بعد مؤتمر الصومام أصبح الجميع يعرف من المسؤول والجميع يخضع لسلطة مركزية واحدة وفي نفس الصدد يقول سليمان الشيخ : « لا تبرز جبهة التحرير اتجاه السلطة الاستعمارية كسلطة مقابلة، إلا بدءا من مؤتمر الصومام وفي ذلك الحد تتم القطيعة مع النظام القائم التي حققت في الممارسة العملية من القمة إلى القاعدة[1] . . وعندم نتحدث هنا عن القمة فأنها تضم لا محالة القيادة بكل أبعادها التشريعية و التنفيذية والعسكرية كبناء مؤسساتي متكامل، لكن قبل أن نخوض في غمار هذا البناء لا بد أن نتوقف عند أهم مبادئ هذه القيادة التي أقرها المؤتمر مؤكدا على:

مبدأ الإدارة الجماعية الذي يرفض معه أي نفوذ شخصي أو تقديس للأفراد .

على مستوى العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني فقد اتفق على من أطلق عليه بمبدأ أولوية السياسي على العسكري على أن تقيم قيادة الجبهة في البلد أي أولوية الداخل على الخارج.

الاحتفاظ لجبهة التحرير بالحق الحصري بالتكلم بإسم الجزائر[2]، وقد كان ابرز المؤسسات القيادية في الثورة التحريرية تتجسد في كل من:

المجلس الوطني للثورة : الذي يتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون، إذ يجتمع هؤلاء مرة في السنة مدة وجوب الحرب، كما أن من مهامه أو صلاحياته إيقاف القتال.

لجنة التنسيق والتنفيذ: وتتكون من خمسة أعضاء يحضرون بسلطة مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج،[3] كما أنها مكلفة دون غيرها بانتقاء ومراقبة مختلف اللجان.[4]

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 242.

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص 154.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 139.

[4] المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 56.

وإضافة إلى هذا وذاك فقد تناول التنظيم السياسي حسب ما جاء به جدول أعمال المؤتمر كل من المحافظ السياسي ومهمته المتمثلة في تنظيم الشعب وتثقيفه بشتى أنواع الدعاية والأخبار والتوجيه إلى جانب الحرب النفسية، ويتجلى المحافظون السياسيون بحقوق مثل إعطاء آرائهم في جميع خطط الأعمال العسكرية وبرامجها التي يقوم بها جيش التحرير الوطني.

أما المجالس الشعبية فهي مجالس ينتخب أعضاءها ليقوموا بالسهر على القضايا العدلية والإسلامية، المالية، والاقتصادية والشرطة[1]، ويمكن أن نقول أن هذه اللجان بمثابة الخلية الأساسية لإدارة الاستقلال وبناءالجزائر المستقلة لهذا فقد لعبت دورا هاما في تفعيل النضال في الأوساط الشعبية وبربط القاعدة بالقمة ليتمكن الهيكل التنظيمي الجديد آداء دوره كما يجب.[2]

المطلب الثاني: التنظيم العسكري

قبل الولوج في أهم القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام من أجل إرساء التنظيم العسكري، لا بد من أن نتعرف في لمحة بسيطة مميزات جيش التحرير الوطني الذي تشكلت نوات ..الأولى من المناضلين المنتسبين إلى حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وخاصة أعضاء المنظمة الخاصة الذين بادروا بإعلان الثورة لتلتحق بصفوفهم أعدادا متزايدة من الوطنيين بعد فتح باب التجنيد، وبهذه الطريقة ظهرت التشكيلات الأولى لجيش التحرير الوطني[3]، التي تتكون في الأساس من أفواج[4] ذات أعداد قليلة ليسهل تموينها وتدريبها وتحركها، ، زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين.

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 140.

[2] إيفه يستير ، المرجع السابق، ص 143.

[3] الغالي الغربي، جيش التحرير الوطني(أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 203.

[4] الفوج يتكون من أحد عشر مجاهد وجنديين أولين، انظر: محمد قنطاري، من النظم السياسية والادارية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، ص 22.

مع تحديد الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها، ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة.

ويمكن أن نلخص إجمال القرارات العسكرية التي تمخض عنها هذا المؤتمر فيما يلي: توحيد النظام السياسي والعسكري عند كل مسؤول، حيث أن طبيعة العمل مسلح وصيغته ثورية مما يفرض هذه الوحدة، لأن الهدف سياسي والطريقة لبلوغه لا تكون إلا بالعمل المسلح.[1]

وضع نظام عسكري جديد لجيش التحرير الوطني من خلال هيكلة تنظيمية واحدة من القاعدة للقمة والهدف من وراء هذا ،القضاء على الاختلافات وعدم التنسيق بين قادة المناطق الذي ميز المرحلة الأولى من الثورة، فبعد سنتين من الكفاح المسلح، أخذت معارك جيش التحرير تتطور ولا بد من مخططات تكتيكية جديدة وتنظيم مهيكل.

التوحيد في الميدان العسكري: الوحدات: يتكون الفوج من أحد عشر جنديا من بينهم عريف وجنديان، الفوج من خمسة عناصر من بينهم جندي أول . والفرقة من خمسة وثلاثين عنصرا (ثلاثة أفواج ورئيس الفرقة ونائبه) والكتيبة من مائة وعشرة جنود (ثلاثة فرق وخمسة إطارات)[2]

وختاما لكل ما قلناه فإن مؤتمر الصومام رغم كل الانتقادات التي وجهت له والمواقف التي اتخذت اتجاهه فقد أخذت قرارته طريقها للتطبيق على أرض واقع الثورة التحريرية التي كانت تعيش حالة من التشتت و الاختلاف في وجهات النظر بين قادتها إضافة إلى أسلوب الضغط الذي كانت تمارسه القوات الاستعمارية بهدف تضييق الخناق على هؤلاء القادة الذين كانت تعوزهم فوق كل هذا وذاك جملة من العوامل المادية المتمثلة في العدة والعتاد، إضافة إلى العوامل المعنوية والمتمثلة خاصة في شروط تنظيمية بحتة، وفي هذا الشأن بالذات فإن قرارت مؤتمر الصومام فقد جاءت لتؤدي هذا الدور المهم .

[1] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

الفصل الثاني:

الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر

تمهيد:

إن مكمن الجدل المستمر في الكتابات التاريخية حول مؤتمر الصومام يعود إلى مشاكله المتعلقة بالتطورات السلبية التي تراكمت بفعل اختلاف المواقف حول المبادئ التنظيمية التي جاء بها ، وإلى مناقبه في الجوانب المرتبطة بالهيكلة والتنظيم الميداني للهيئات القيادية الثورية السياسية منها والعسكرية ، لأن المؤتمر كان عاملا في ظهور أول تحالفين متعارضين على رأس قيادة الثورة تسببت بعض المواقف الرافضة لشرعيته التمثيلية في اتهامه بالانحراف عن التوجه الثوري لأسباب عديدة تكاد تكون كلها ذات خلفية صراعية حول مواقع القيادة كما كان المؤتمر الوحيد خلال حرب التحرير الذي تمكن من جمع شتات الثورة في المرحلة الأولى لها ، ثم نجح في إعطاء النشاط الثوري ما كان في حاجة له من تنظيم وهيكلة ، وهو ما يجعل بالإمكان القول أن مؤتمر الصومام كان عامل توحيد وتأسيس للقيادة الثورية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر من خلال البحث في:

الهيئات السياسية الأولى للقيادة الثورة(1956- 1958) و الهيئات القيادية الخارجية للثورة وعوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة،

المبحث الأول: الهيئات السياسية الأولى للقيادة الثورة 1958- 1956 :

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام الذي استعرض حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق التي قدمت معطيات هامة حول التطور العددي لجيش التحرير وللقاعدة النضالية لجبهة التحرير الوطني ، و أوضحت تلك التقارير جملة من الصعوبات الميدانية التي اعترضت الأداء الثوري كالنقص الكبير في التسليح وعزلة المناطق عن بعضها البعض .[1]

المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة:

يعرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] بأنه كان " برلمان الثورة " بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية للثورة هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من1956-1962 لأنه كان " حامي السيادة الوطنية و هو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، و كان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية.

ويجدر بنا في هذا السياق توضيح أن أغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام، يعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان، الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها.[3]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص143

[2] أهم العناصر البارزين في مجلس الثورة هم : عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم ويوسف بن خدة، بالإضافة إلى سعد دحلب، لأنها المجموعة التي شكلت لجنة التنسيق و التنفيذ الاولى.

[3] جمال قنان ، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني "، **مجلة الذاكرة** ، العدد 04، 1996.

واقترح أيضا التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين ، و بذلك جاء المجلس الوطني موسعا بالنظر إلى ضرورة توفره على الطابع التمثيلي لجميع القادة والمناطق.[1]

لم تعرف أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة إلا بعدما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر1954، كما أن تلك القائمة أبقت غموضا شديدا حول مجموعة من الأعضاء الذين تمت الإشارة إليهم بأسمائهم الأولى و بأسماء حركية ولكن يذكر البعض أن النقاش حول المعايير التي تم الأخذ بها في تحديد أهلية العضوية في المجلس كان شديدا في جلسات الصومام .

فقد حدثت مواجهة عنيفة بين بن مهيدي المؤيد لفكرة انضمام عناصر من النخب الوطنية التي التحقت بالثورة ، وبين بن طوبال الذي رفض ذلك و أصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة ال22، و قد أدى ذلك الخلاف إلى رفع زيغود يوسف لإحدى الجلسات للتشاور مع مساعديه قبل أن يتم الاتفاق ثانية على مواصلة تعيين التشكيلة .[2]

لقد كان تعيين مجموعة من الشخصيات التي تنتمي إلى الطبقة السياسية القديمة في مواقع العضوية داخل المجلس الوطني للثورة وفي صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ موضع امتعاض ورفض شديدين من طرف قادة الوفد الخارجي ومجموعة من القادة الميدانيين .و كان بن بلة أول من بادر إلى شجب قرارات الصومام لأنها فتحت الباب أمام العناصر " الإصلاحية " لتولي مناصب قيادية في الثورة ، و على الرغم من عدم ذكر بن بلة لأسماء "الإصلاحين" صراحة إلا أنه كان يقصد كل من بن خدة ودحلب داخل لجنة التنسيق والتنفيذ و المجلس الوطني للثورة إلى جانب الأمين دباغين وعبد الحميد مهري و صالح الونشي وامحمد يزيد و عيسات إيدير في عضوية المجلس الوطني للثورة كأعضاء دائمين وإضافيين و إلى جانب المركزيين، كان التحفظ قائما حول عضوية عناصر الاتحاد الديمقراطي مثل فرحات عباس وأحمد فرنسيس وممثلا العلماء أحمد توفيق المدني وإبراهيم مزهودي .[3]

---

[1] حكيمة شتواح، "المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962"، رسالة ماجستير، منشورة، إشراف عبد الحميد زوزو، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية والاسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص13-14.

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر(دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص486

[3] نفسه، ص486-487

لقد أشار عبان رمضان في رسالة وجهها للوفد الخارجي بعد انعقاد مؤتمر الصومام وهي مؤرخة في 23سبتمبر 1956 . إلى الخلفيات التي اعتمدها المؤتمرون في إزاحة مجموعة من أبرز الشخصيات السياسية الجزائرية آنذاك من عضوية الهيئتين التشريعية والتنفيذية للثورة من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي وعبد الرحمان كيوان ومحمد بودا و حسين لحول والشيخ عباس بن الشيخ الحسين ومن بين هذه الخلفيات كبر السن ، كما أشار إلى أن المؤتمرين لجئوا إلى الأخذ بمعيارين أساسيين للأهلية في عضوية المجلس ، كان المعيار الأول يتعلق بالدور التاريخي الذي قام به بعض الأشخاص، وارتبط المعيار الثاني بالمهام والأدوار التي كانت تقوم بها مجموعة أخرى من العناصر. [1]

ويمكن القول أن التجاذب الذي حدث حول تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة خلال مؤتمر الصومام كان شبيها من حيث الشكل بما حدث خلال اجتماع لجنة ال22 من خلافات أدت إلى انسحاب مجموعة قسنطينة قبيل تفجير الثورة بأشهر قليلة على الرغم من أن الأغلبية الساحقة التي شاركت في اجتماع 25جوان 1954 كانت من العناصر المقربة من محمد بوضياف وديدوش مراد. بالنظر إلى أن 15 عضوا منهم سبق لهم النشاط تحت إشرافهما في تنظيم المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني في الفترة 1948-1953. [2]

المطلب الثاني: التشكيلة الصورية الأولى مجلس وطني للثورة:

كما اختلفت الروايات والكتابات حول هوية بعض الأعضاء في لجنة ال 22 إلى درجة التشكيك في صحة تسميتها نسبة إلى تعداد تشكيلتها ، تباينت كتابات وروايات تاريخية كثيرة حول الهوية الحقيقية لمجموعة من أعضاء تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم الإعلان عليها على صفحات جريدة المجاهد في أعقاب مؤتمر الصومام، ودون الانخراط في سرد مواضع الاختلاف بين الكتابات التاريخية حول هذا الجانب .[3]

[1] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص40

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص487

[3] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص40-42

يمكن القول بأن الأسباب الرئيسية التي أبقت على انعدام وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتشكيلة الحقيقية الكاملة للمجلس الوطني للثورة تكمن في إدراج الأسماء الحركية بالنسبة لبعض الأعضاء وفي نسبة اثنين منهم إلى تنظيمين جماهيريين تابعين لجبهة التحرير الوطني لدواع أمنية بالنظر إلى أنهم لم يكونوا معروفين بانخراطهم في صفوف الثورة حتى ذلك الوقت.

و إذا ما علمنا أن تلك التشكيلة لم تحض يوما بفرصة الاجتماع منذ تعيينها في سبتمبر 1956 وإلى إلغائها في أوت 1957 فإن اختلاف الكتابات التاريخية حولها يصبح موضوعيا لأن شمل تلك التشكيلة لم يجتمع في أي وثيقة من وثائق الثورة بصورة معلنة ، وهو ما فتح المجال أمام اجتهادات شخصية لعدد من المؤرخين على امتداد سنوات طويلة ، وكان ذلك سببا في استمرار الخطأ الشائع الذي يذهب إلى إضفاء تسمية التشكيلة الثانية للمجلس الوطني للثورة على تلك التي جاء بها أول اجتماع للمجلس في القاهرة في أوت 1957.[1]

ويعود مكمن الخطأ هنا إلى أن التشكيلة التي نعتبرها الأولى لم تكن كذلك لأنها ضلت حبرا على ورق ، وقد تفطن جيبلرت مينيي إلى ذلك عندما ذهب إلى أن أول تشكيلة فعلية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية هي تلك التي تم الإعلان عنها في أول دورة لذلك المجلس . ويمكن إثبات ذلك بالعودة إلى جملة من الشواهد التاريخية التي تفيد بأن تلك التشكيلة فقدت ما يقارب ثلث عناصرها دون أن تتمكن من عقد أي اجتماع،[2] كما أن التشكيلة الأولى الفعلية كانت تختلف في تركيبتها من حيث هوية الأعضاء و عددهم عن التشكيلة النظرية التي عينها مؤتمر الصومام بشكل يجعل منها تشكيلة جديدة[3]

---

[1] عقيلة ضيف الله، "التنظيم السياسي والاداري في الجزائر 1954-1962"، رسالة دكتوراه، منشورة، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،الجزائر، 1995، ص256-257

[2] محمد لبجاوي، حقائق حول الثورة الجزائرية (د.ط)، 1971، ص185

[3] تشكل المجلس من : كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، الحاج الاخضر وهو قائد الولاية الاولى.

علي كافي وهو قائد الولاية الثانية، سعيد يازوران وهو قائد الولاية الثالثة.

الصادق دهليس وهو قائد الولاية الرابعة، لطفي وهو قائد الولاية الخامسة.

محمدي السعيد وهو قائد جيش الحدود الشرقية، هواري بومدين وهو قائد جيش الحدود الغربية.

لا تكمن أهميتها التاريخية في الدور الذي قامت به ولكن في رمزيتها بالنظر إلى أنها كانت تعبر عن طموحات عبان رمضان في التأسيس لسلطة تشريعية عليا للثورة تمنع انفراد العناصر الراديكالية بالسلطة.

لأن الصلاحيات التي أسندت إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت تخفي رغبة حقيقية في إرساء معالم دستور رئاسي يجمع بين صلاحيات واسعة لكنه يحترم مبدأ العمل الجماعي، حتى أنه يمكننا القول بأن عبان رمضان وجد البديل للزعيم الغائب للثورة من خلال الهيئة التي أصبح يمثلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[1]

المطلب الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ ودرها

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام:بعضوية من خمس شخصيات ثورية(عبان رمضان،كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب وبن يوسف بن خدة)[2].

وهي الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها،[3] و اعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة، إلا أن هذا القرار يعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة وهذا سبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة.[4]

و يقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتشكل منها اللجنة ..."إننا نشكل قيادة جماعية وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبث فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية "... إلا أنه سيدرك ذلك بقوله ..."أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ..." فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في إدارة عمله كان عبان رمضان أسرعهم فكان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع، ويقول أيضا بأن كريم بلقاسم وبن مهيدي يغضبان منه سبب تظاهره" بالزعامة

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص144-145

[2] عمر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 70.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية 1954 – 1962، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 93.

[4] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 82 – 83.

ومن أخطر القرارات التي إتخذتها هذه اللجنة، قرار الإضراب العام (08 أيام).في الفترة من 28 جانفي و4 فبراير 1957م، وهو القرار الذي ترتبت عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب وبذلك وصفت نفسها أمام إمتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي، حيث صرح في آخر إجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957م، أنه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها.[1]

بعد توجه اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلتها تكون تحت نفوذه وسيطرته، ضم إليها بن طوبال وبوصوف وأوعمران ومحمد شريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كان لصالح السياسيين في اللجنة الأولى، فقد أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء.

أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ بحكم تواجدهم في سجن فرنسا، وحتى بالنسبة لمهري ودباغين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم أكثر من قربهم من السياسيين، فإنتقل صنع القرار إلى العقداء الخمس في اللجنة، أما السياسيين فقد إنحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الإجتماعات.

ونلاحظ على التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أنها إفتتحت على العناصر السياسية القادمة من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبن طوبال من الثانية، وكريم بلقاسم من الثالثة، و أوعمران من الرابعة، وبوصوف من الخامسة.[2]

و بعد تشكل هذه اللجنة مباشرة بدأت مكانة عبان رمضان تهتز فبعد أن كان منسقا للجنة الأولى، أصبح مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية، ولم يتمكن عبان من هضم هذه الهزيمة.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 97 – 98.

[2] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 85.

وحاول أن يواجهها إلا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه، وإغتيال عبان رمضان تسبب في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة إختفت نهائيا، وقد إنعكس ذلك سلبا على سائر نشاطات جبهة التحرير الوطني، وجعل معظم الطاقات تنصرف إلى الإحتراس من الأخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية.[1]

ويذكر لنا بن خدة عن إجتماع القاهرة وتكوين لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، أنه كون كريم وبوصوف في هذا الإجتماع تحالفا مع الذين يسمونهم بالعسكريين أي قادة الولايات، والمقصود بهذا واضح فهو عزل عبان وهكذا بعد تجديد لجنة التنسيق والتنفيذ أبعد هو ودحلب وتكونت لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة.[2]

المبحث الثاني: الهيئات القيادة الخارجية للثورة:

تشكل أول فريق عمل حكومي ظاهريا من 19 عشر شخصية سياسية، ولكن لم يكن به من الناحية العملية سوى عشر وزراء فعليين إلى جانب رئيس الحكومة فرحات عباس، لان مناصب نيابة رئاسة الحكومة التي أسندت إلى بن بلة ووزارة الدولة لبوضياف وخيضر وأيت أحمد وبيطاط كانت بصفة شرفية، إن عملية تأسيس حكومة ثورية على يد أية حركة تحررية كانت تحمل دوما دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها واستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة .

المطلب الاول :الدلالة التاريخية الهامة لتأسيس الحكومة المؤقتة.

انبثق عن مؤتمر الصومام، مجلس أعلى للثورة، سمي بالمجلس الوطني للثورة يدير شؤونها وتولى تنظيمها، في الداخل والخارج وأصبح الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة، وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشارة مهمة إلى فكرة " إعادة بعث الدولة الوطنية " ، لأن هذه الفكرة كانت تحمل في طياتها بعدا ايجابيا في التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الاحتلال.

[1] نفسه، ص 86

[2] آيت حمو الطاهر، رجال صنعوا التاريخ(سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 117.

وتصور هذه المرحلة على أنها كانت مجرد " فاصل تاريخي هدام " للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية لقد كان الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ19سبتمبر1958.[1]

من الناحية النظرية منعطفا هاما في التطور السياسي للثورة التحريرية ، ولا يكمن هذا المنعطف في الهالة الإعلامية التي رافقت الحدث أو في الدلالات السياسية التي كان يعبر عنها انتقال الثورة من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة و معلنة فحسب ، ولكن القراءة العميقة لتشكيل الحكومة المؤقتة تقود إلى ضرورة وضعها في سياق متعدد المستويات من حيث الأهمية التاريخية. [2]

لأن تأسيس الحكومة المؤقتة مثل مرحلة النضج السياسي للثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي داخليا ، و تفتقر إلى الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الثلاثة الأولى من بدايتها . لكنها أصبحت في خريف1958 حركة سياسية تقودها نخبة عريضة تحمل لواء قضية وطنية و تحضى بتأييد جماهيري معتبر ، و تمتلك ذراعا عسكريا تحول من مجموعات من المجاهدين

المتطوعين إلى وحدات شبه نظامية تنامت قدراتها بشكل متسارع في فترة لم تتجاوز سنتين فقط. [3]

أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان يصبو إلى تحقيق جملة من المكاسب التي كانت تتقاطع مع أهداف ثورية أصيلة ، وعلى رأسها السعي نحو إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، والعمل أيضا على وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية من طرف تونس والمغرب ومصر على جهاد الشعب الجزائري وقضيته التحررية ، وقطع الطريق على

---

[1] إن تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي للإعلان عن الحكومة المؤقتة (تصريح بتاريخ 26 سبتمبر1958)الذي نشرته جريدة المجاهد في العدد 30(10-10-1958) يسمح بالقول بأن قادة الثورة استدركوا الهفوة التي وقع فيها محررو بيان أول نوفمبر الذين أعلنوا أن الهدف كان يتمثل في إقامة الدولة الوطنية بدل الإشارة إلى فكرة إعادة بناء الدولة التي تضفي عليها أصالة تاريخية عريقة.

[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص190

[3] يتفق عدد من الباحثين الجزائريين على أن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة كانت مقرونة منذ بداية الثورة بأفاق التفاوض مع فرنسا وبالحاجة الملحة إلى تطوير أدوات العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وتحسين أدائها . أنظر : جمال قنان، المرجع السابق، ص25.

المناورات التي كانت ترمي إلى جر الثورة نحو الحلول " الواقعية الإعتدالية" ، وقد ظهرت تلك المحاولات في أشكال مختلفة جمعت بين الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصالح فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الفرنسية الخامسة .[1]

ويمكننا أيضا قراءة الحدث من زاوية المواجهة مع السياسة الاستعمارية بأنه كان يمثل لحظة القطيعة الفعلية بين المشروع الثوري وبين المناورات الفرنسية التي كانت تحرص على إبقاء المسألة الجزائرية كشأن داخلي فرنسي ، [2]لأن تشكيل الحكومة المؤقتة شكل خطوة عملية ثانية بعد مؤتمر الصومام في المسعى الرامي إلى رفض كل العروض والمشاريع الفرنسية المشبوهة التي كانت تحاول تجنب كل اقتراح سياسي يلوح بفكرة الاستقلال .

و في هذا السياق كان حدث تأسيس الحكومة المؤقتة أشبه ما يكون بالإعلان عن الهوية ، و كان أيضا مرحلة انتقالية حاولت من خلالها قيادة الثورة التي أكسبها العمل المسلح شرعية تمثيلية في أوساط الجماهير ولدى الرأي العام الدولي أن تجد لها مكانة سياسية رسمية في الساحة الدولية .[3]

المطلب الثاني :التطور الاداري والسياسي لأجهزة الحكومة المؤقتة

اتخذت الحكومة المؤقتة من القاهرة مقرا أوليا لرئاستها ، ولكنها شرعت منذ مطلع عام1959 في تنظيم أجهزتها وتأسيس مقرات لوزاراتها في كل من ليبيا وتونس والمغرب، وفي تشكيل بعثاتها الدبلوماسية التي تم توجيها إلى عدد معتبر من الدول في

[1] تشير بعض الكتابات إلى أن إقدام قادة الثورة على تشكيل الحكومة المؤقتة كان بهدف تجنب كل أشكال المساومة والضغط عليها من أجل الرضوخ والقبول بتسويات انهزامية أو بالاحتواء والوصاية ،انظر: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص77-78

[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص224-225

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص188

مختلف قارات العالم، كما سارعت إلى احتواء التنظيمات الفدرالية القديمة في كل من فرنسا وتونس والمغرب وضمها إلى سلطة وزارة الداخلية بها. [1]

في هذا المطلب سوف نقتصر على الإشارة إلى تطور أهم أجهزة الحكومة المؤقتة ونقصد بذلك الوزارة الرئيسية التي تولاها كل من كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وهي كل من وزارتي القوات المسلحة والخارجية بالنسبة للأول والداخلية بالنسبة للثاني ، و التموين والاتصالات العامة بالنسبة للأخير.

ولكن يجدر التنبيه هنا بأن مثل هذا الاختيار ليس الهدف منه إهمال بقية الوزارات بما فيها رئاسة الحكومة نفسها أو تهميش دورها ، وإنما كان بسبب أن بقية أجهزة الحكومة المؤقتة لم تتمكن من مسايرة التطور السياسي والإداري الذي حققته مثيلاتها إلى درجة أن بعضها تحول إلى أجهزة تابعة وخاضعة لها في الكثير من الأحيان.

01- **وزارة القوات المسلحة:** كانت وزارة القوات المسلحة من أهم وزارات الحكومة المؤقتة عند إنشائها في سبتمبر1958، وقد تولى كريم بلقاسم الإشراف عليها بسبب حرصه الشديد على البقاء في الموقع الذي كان يشغله في صفوف لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE)، أين استمر لمدة تقارب العام في مهام الإشراف على تنظيم جيش الحدود وفي الإشراف على جيش التحرير في الداخل. كما شكلت تلك التولية حلا وسطا قبل به المنافسين الرئيسيين له في قيادة الثورة آنذاك بوصوف وبن طوبال اللذين سعيا إلى قطع الطريق عليه عندما أظهر طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة[2].

قام كريم بلقاسم بتعيين نفس العناصر التي كانت تحيط به من قبل في ديوان وزارته ، ثم شرع في انتقاء مجموعة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بغرض الاستعانة بهم في الأشراف على المعسكرات والمدارس العسكرية و دوائر التسليح والتموين المنتشرة في عدد من المدن التونسية والمغربية.[3]

[1] نفسه، ص 188

[2] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 13-20

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 486-488

لقد كان أداء هذه الوزارة موضع انتقاد شديد من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة الذين حملوا كريم بقاسم مسؤولية الفشل في تنظيم جيش الحدود وفي مواجهة الخطوط المكهربة ، وأيضا في تراجع وتيرة عبور قوافل السلاح نحو الولايات ، و نجحت الضغوط التي مارسها كل من بوصوف وبن طوبال في إرغام كريم بلقاسم على التخلي عن عدد من أبرز مساعديه وعلى رأسهم الرائد إيدير.[1]

بسبب تعرض هذا الأخير لحملة واسعة من الانتقادات من طرف قدماء المقاتلين الذين كان يتزعمهم كل من عبد القادر بن عودة وعبد الرحمن بن سالم، وهو ما شجع منافسي كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة على مطالبته بعزله ثم إرساله في مهمة وهمية إلى باكستان .

وقد مهدت تلك الضغوط لإلغاء وزارة القوات المسلحة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر 1959- جانفي1960،وإنشاء هيئتين بديلتين لها هما : اللجنة الوزارية الحربية وهيئة الأركان العامة.[2]

02 - وزارة الداخلية1958-1961:

إلى جانب وزارة القوات المسلحة شكلت وزارة الداخلية نواة رئيسية أيضا في قيادة الجهاز التنفيذي للثورة في السنوات الأربع الأخيرة من حرب التحرير ، وعلى عكس سابقتها عرفت هذه الوزارة استمرارية مميزة، لأن مقاليد إدارتها بقيت في يد بن طوبال لمدة ثلاثة سنوات كاملة ، قبل أن تتم إزاحته عنها في أوت1961، ثم إسنادها إلى كريم بلقاسم الذي جمع حينها بينها وبين منصب نيابة رئاسة الحكومة .[3] أن مجال نشاط هذه الوزارة كان

---

[1] إضعاف كريم بقاسم 1958-1960 والفشل العسكري لكريم بلقاسم عند الحدود 1958-1959 عنوانين اختارهما محمد رحربي في كتابه جبهة التحرير الوطني: السرب والحقيقة (مترجم تحت عنوان :الاسطورة والواقع) للإشارة إلى تراجع الدور المحوري الذي كان يقوم به في قيادة الثورة.

[2] أن كريم بلقاسم نجح في كسر الجمود الذي كانت تعرفه هذه الوزارة عندما كانت تحت إشراف الأمين دباغين (سبتمبر1958- جويلية 1959)، و اتفقوا في تفسير ذلك بلجوءه إلى الاستعانة ب "تكتل أدمغة " كان يضم مجموعة من السياسيين والمثقفين . أنظر :سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 434.

[3] يمكن ملاحظة أن وزارة الداخلية لم تلتفت إلى علاقتها مع مجموع ولايات الداخل حتى بداية عام1961، بالنظر إلى أن مراسلاتها مع الولاية الأولى تأخرت ثم جاءت مكثفة في النصف الأول من ذلك العام ، ثم عاودت الانقطاع حتى نهاية حرب التحرير .أنظر عينات من هذه المراسلات في الملاحق (16-17-18-19) من مذكرات مصطفى مراردة ص 244- 254.

محصور في الاشراف على فدراليات فرنسا و تونس والمغرب أما صلاحياتها فكانت متعددة تتضمن القضايا المتعلقة بالتأطير والتكوين السياسي في المدارس والقواعد العسكرية الخلفية، وبالتدخل لحل الازمات الداخلية في صفوف وحدات الجيش الحدود ومراقبة حركة العبور.

03 – وزارة التسليح والاتصالات العامة 1958–1962:

إلى جانب كل من وزارتي القوات المسلحة والداخلية ، كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة التي أشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف بصورة مستمرة في سنوات 1958–1962، أكثر الدواوين الوزارية أهمية ونفوذا داخل الحكومة المؤقتة ، وتعد الوزارة الوحيدة التي كانت تمتلك مقرات في كل من تونس(تونس) وليبيا (طرابلس)والمغرب(الرباط).

لقد كانت تولية بوصوف على رأس هذه الوزارة نتيجة حتمية للتفوق الذي أظهره في جمع كم معتبر من أجهزة الاتصال منذ صيف عام1956، أين أشرف على قيادة الولاية الخامسة خلفا لابن مهيدي و سمح له ذلك بالتوجه نحو تكوين فريق تقني أشرف على شبكات الاتصالات في القواعد الغربية لجيش الحدود .[1]

ويذهب عبد الكريم حساني، صهر بن مهيدي و أحد أعضاء الفريق الأول الذي نصبه بوصوف للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الإشارة أن ذلك تم في 06أوت1956.[2]

المبحث الثالث: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة.

إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تأزم العلاقات داخل هيئات قيادة الثورة كثيرة نتاجا لعقبات ميدانية فرضتها ظروف الحرب ثم تحولت إلى قضايا مثيرة للتوتر الداخلي كمسألة التسليح و مواجهة السدود المكهربة عند الحدود أو الحركات المناوئة لجبهة وجيش التحرير في الداخل وغيرها.[3]

[1] عبدالحميد زوزو، مرجع سابق، ص488

[2] عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، ص109 – 118

[3] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 15

المطلب الاول: التنافس والصراع حول القيادة:

إن تحديد الأشكال المختلفة للصراع على القيادة و وضع معالم تاريخية دقيقة لانتقال تلك الصراعات من مستوى إلى آخر بدءا من قيادة النواحي والمناطق في السنوات الأولى من حرب التحرير ووصولا إلى زعامة الهيئات العليا للثورة كالحكومة المؤقتة و الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في سنواتها الأخيرة يطرحان صعوبة بالغة.[1]

لأن المواقف التي كانت تعكس الطموحات الفردية عند القادة لم تكن معلنة وصريحة ، وغالبا ما كانت تتوارى خلف الدعوة إلى مبادرات جماعية تنشد العمل على تقوية صفوف الثورة والدفاع عن قيمها ومبادئها في ظاهرها وتكرس في جوهرها تحكم زمرة صغيرة من القادة في الإشراف الفعلي على إدارة العمل الثوري.[2]

و كمثال على هذا يمكن القول أن مبدأ القيادة الجماعية باعتبار من أبرز المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها من النخبة الثورية التي أسست جبهة التحرير الوطني ، كان يبدو عند الانطلاقة كحل استراتيجي لحسم صراع الأشخاص حول القيادة .

على الرغم من أن جميع أعضاء تلك المجموعة لم يجاهروا بعضهم البعض بميولهم إلى بالإشراف على الثورة، مما يسمح بالقول بأن هذا المبدأ كان يمثل استجابة لنوايا تقاسم القيادة بينهم على قدم المساواة للحيلولة دون طغيان الطموح الفردي من داخل هذه النواة المؤسسة ، ولمنع اختراقها من الخارج من طرف عناصر دخيلة عنها، وقد تم تصويره بأنه كان قطيعة مع تجربة الزعامة الفردية بهدف التبرير والتورية في آن واحد .[3]

ولكن هذا المبدأ لم يتمكن من تحصين القيادة الثورية من ظهور قيادة متعددة الأجنحة اتخذت خلال معظم فترات حرب التحرير شكل عصب ملتفة حول القادة البارزين

وهذا ما كشف على أنه لم يكن مبدأ مؤسسا في حقيقته وإنما مجرد آلية مؤقتة لتأجيل الحسم في تحديد ملامح وطبيعة القيادة.

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص 148

[2] لم تكن القيادة جماعية بصورة فعلية (موسعة وديمقراطية)في مختلف مراحل الثورة وفي مختلف هيئاتها السياسية والعسكرية ، وإنما تمركزت في" ترويكات" (ثلاثيات) قائدة مثل (عبان ،بن خدة، دحلب)في سنتي 1955- 1956، ثم الباءات الثلاثة في الفترة 1957-1960، بلقاسم – بن طوبال – بوصوف. وجاء بعدهم ثلاثي هيئة الأركان العامة في آخر مراحل حرب التحرير 1960- 1962.

[3] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص14 -20

المطلب الثاني: اشكال و مستويات و مبررات الصراع حول القيادة.

لقد ظهرت الأشكال المبكرة للصراع حول الزعامة في مستويات قيادة النواحي والمناطق في المرحلة الأولى من الثورة ، ويمكن هنا التدليل بتجربة ناحية سوق أهراس(المنطقة الثانية) في أعقاب استشهاد باجي مختار في نوفمبر1954، وبتجربة من منطقة الأوراس(المنطقة الأولى) بعد اعتقال مصطفى بن بوالعيد في فيفري1955. فقد تعرض عدد من القادة الذين خلفوا باجي مختار إلى التصفية الجسدية على إثر محاكمات تعسفية ومتسرعة ، على منوال شبيه جدا بالطريقة التي تمت من خلالها تصفية شيحاني بشير في أواخر عام1955.[1]

ولم يكن التشابه بين هاتين الحالتين فيما يتعلق بالصورة التي كان يتم اللجوء إليها لإزاحة القادة، وإنما كان أيضا في ما يتعلق بالدوافع التي كانت تقف وراء تلك التصفيات . ونقصد بذلك أن كل من جبار عمر وشيحاني بشير كانا ضحيتين للنعرة القبلية والجهوية التي كانت تفتعل من أجل تبرير التصفيات الجسدية للقادة الذين كانوا يعرفون بقدر كبير من الكفاءة والسمعة و التجربة النضالية الطويلة .

ويمكن القول بأن تلك التصفيات لم تكن تعلن بشكل مكشوف عن بواعث العصبية القبلية أو الجهوية التي كانت تتحكم بها ، لأنها لم تكن تمثل مسوغا كافيا حتى في نظر الذين كانوا يتزعمونها ، والذين كانوا يندفعون إلى التمهيد لها عن طريق حملات دعائية لتوجيه اتهامات مزيفة و للتشهير بالقادة المراد إبعادهم.[2]

[1] يعود السبب الرئيسي في استشراء الخلافات والصراعات بمنطقة سوق أهراس بعد الاستشهاد المبكر لباجي مختار(17 نوفمبر1954)إلى محاولات القادة الوافدين لها من الأوراس بسط نفوذهم عليها بعدما تنازل عنها زيغود يوسف لشيحاني بشير في اجتماع" عين القلعة "بتاريخ:14أوت1955، وعلى إثر تعيين قتال الوردي مسئولا عليها سارع إلى تصفية جبار عمر رفيق باجي مختار وخليفته دون محاكمة في 11أفريل 1956، و على إثر تلك التصفية انسحب قتال الوردي إلى منطقة الأوراس التي دخلت بدورها في صراعات وانشقاقات داخلية بعد استشهاد مصطفى بن بو العيد في 23 مارس 1956 .تاركا ورائه مجموعة من القادة المحليين في منطقة سوق أهراس من أمثال عمار بوقلاز وعبد الله نواورية ، وقد تولى هؤلاء مهام إعادة تنظيمها وتوحيدها عندما نجحوا في عقد أول اجتماع عام لهم في:18 جوان 1956، أنظر: عبد الحميد عوادي ، القاعدة الشرقية ، دار الهدى ، عين مليلة، 1993، ص 48 – 65 .

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص26.

أما في أعلى هرم قيادة الثورة فلم تظهر أدنى انشقاقات أو صراعات معلنة حول القيادة في العام الأول من حرب التحرير، فقد انشغل التاريخيون بمواجهة العقبات الميدانية في الداخل و تفرق شمل الوفد الخارجي في مهام مختلفة في الخارج .[1]

ولم يلبث قادة المناطق طويلا حتى سقط اثنين منهما في ساحة المعركة وتم اعتقال ثالثهما .وتكرست العزلة بين أعضاء أول هيئة أركان للثورة بشكل أفقدها القدرة بصورة شبه كلية على متابعة التطورات الميدانية وعلى تنسيق الجهود وتسبب في ظهور ثغرات كبيرة على مستوى القيادة في الداخل.[2]

ثم نتج عن ذلك الفراغ هامشا سمح بصعود نخبة جديدة إلى مسرح الأحداث مع منتصف عام1955، ولم يكن ذلك بسبب حدوث انقلاب في صفوف القيادة الثورية الأولى ، وإنما بفعل تعرض المجموعة المؤسسة لجبهة وجيش التحرير الوطني إلى نزيف شديد بدأ في الأشهر الأولى من الثورة ثم اشتد بصورة خطيرة قبل حلول الذكرى الثانية للانطلاقة[3] وفي الواقع لقد ظهر جليا أن صفوف قيادة الثورة قبل نوفمبر1956، كانت قد تعرضت لعملية تجديد واسعة النطاق بسبب صعود عناصر جديدة لم تكن تنتمي إلى المجموعة المفجرة للعمل المسلح.

لكن ذلك الوضع الجديد سرعان ما أفرز بعد فترة قصيرة أول جولة من جولات التنافس حول القيادة العليا للثورة بين مجموعة عبان رمضان التي وجدت في الفراغ الذي تركه غياب القائد الأول للمنطقة الرابعة فرصة لتكوين نواة مركزية لقيادة الثورة انطلاقا من العاصمة في مواجهة بعض القادة التاريخيين في القاهرة الذين لم ينظروا بعين الرضا إلى

[1] نفسه، ص 27.

[2] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 20

[3] عندما بلغت الثورة التحريرية عامها الثاني لم يبق في ميادين المعركة من بين أفراد المجموعة التي كانت وراء تأسيس جبهة وجيش لتحرير الوطنيين في نوفمبر1954 حوالي 27 فرد في أقصى تقدير عند حساب ال 22 إلى جانب أعضاء الوفد الخارجي الثلاثة وأول قائدين للمنطقة الثالثة (سوى 05 أفراد فقط هم بن مهيدي وبوصوف وكريم بلقاسم وبن طوبال واعمر أوعمران ، بينما استشهد كل من بن بو العيد وديدوش و شيحاني وباجي وزيغود وسويداني وبن عبد المالك وبوعلي و ملاح) كجنديين بسيطين (واعتقل كل من بيطاط وبوشعيب ومرزوقي و بوعجاج و حباشي) في العاصمة (ومشاطي) في فرنسا (وكل من بن بلة وخيضر وبوضياف و أيت أحمد في حادثة القرصنة الجوية ولم يظهر أي أثر لكل من العمودي وإلياس دريش. انظر: عمر توهامي، المرجع السابق، ص 111 – 120.

محاولة " المتأخرين "عن الانطلاقة للارتقاء إلى زعامة الثورة ، واعتبروا ذلك بأنه كان مؤشرا على أن الثورة لم تعد بين أيدي أصحابها الشرعيين.[1]

كان الخلاف بين بن بلة وعبان رمضان يخفي من وراءه طموحا شخصيا جارفا نحو الزعامة، لكن مبررات كل منهما لذلك كانت مختلفة ، فقد كانت الشرعية الثورية والتاريخية بالنسبة للأول السند المعنوي القوي الذي يبررها ، لأن الثورة في نظره كانت ميثاقا تعاقد حوله تسعة أشخاص قبل غيرهم ، بينما كان عبان رمضان يدافع عن موقعه في القيادة وعن طموحاته للزعامة بالتأكيد على أن جبهة التحرير الوطني ليست ملكية لأي شخص ، و كان عبان ينفي أن تكون المجموعة التي فجرتها قد امتلكت حق الوصاية عليها.[2]

وقد شكل هذا الخلاف مادة خصبة تباينت حوله الكتابات التي حاولت وضعه في صورة جعلته يبدو في شكل صراع أفكار ومواقف أيديولوجية متباينة بين نخبة ثورية حريصة على صيانة الثورة من أي انحراف عن مثلها وقيمها وأهدافها ، وبين نخبة استقلالية تميل إلى الحلول "الإصلاحية " التي تتجاوب مع المشاريع الاستعمارية وتعلن قبولها بالتسوية السلمية للقضية الجزائرية، أو تلك التي وضعت مجموعة عبان رمضان في موضع النخبة المثقفة والمستنيرة التي كانت تسعى إلى ترسيخ الأبعاد التنظيمية والمبادئ السياسية للعمل الثوري في مواجهة تحالف قادة عسكريين مهووسين بالصراع والتنافس حول القيادة و احتكار الزعامة الثورية انطلاقا من مبدأ أسبقيتهم في المبادرة بتفجير العمل المسلح دون غيرهم من النخب السياسية في تيارات الحركة الوطنية.[3]

ولكن في الحقيقة كان جوهر ذلك الصراع يتمحور حول الاختلاف المبدئي في مسألة تحديد ضوابط العلاقة بين" قيادة الخارج "و "قيادة الداخل " لأن القيادة الجماعية كانت تلغي مبدأ التراتبية في صفوف القيادتين في المرحلة الأولى من الثورة من الناحية النظرية ، ولكن من الناحية العملية تحول عبان رمضان إلى المبادرة بالتمهيد إلى إخضاع قادة الوفد

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 489

[2] حول القراءات المتخلفة لطبيعة الخلاف الذي جمع بين عبان رمضان وبن بلة أنظر :علي كافي ، مذكرات ،ص103 – 104

[3] فتحي الذيب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة،1984، ص 266 – 290.

الخارجي لسلطة نواة القيادة المركزية التي قام بتشكيلها في العاصمة في سنتي1955-1956.

وقد أدرك عبا ن رمضان أن موقعه في ميدان المعركة في الداخل كان يمنحه ميزة وفرصة للحد من طموحات المجموعة الخارجية التي كانت تحاول أن تمتلك سمعة سياسية دولية تكسبها صفة الواجهة السياسية القيادية للثورة الجزائرية، فشرع في توجيه انتقادات شديدة لها فيما يتعلق بسلبية أدائها في الجوانب المتعلقة بالتسليح والدعاية المضادة لمصالي الحاج، ثم انتقل إلى عرقلة مشاريع الوفد الخارجي الرامية إلى تسوية الخلاف مع المصاليين.[1]

كما رفض العرض الذي تقدم به بن بلة لتشكيل لجنة من 12 فردا يتم من خلالها تقاسم قيادة الثورة بين الداخل والخارج بالتساوي ، ولم يلبث أن هدد أعضاء الوفد الخارجي بالتشهير بهم في حال إقدامهم على تنفيذ مشروع تأسيس حكومة مؤقتة في المنفى ، وقام بالتهكم بهم بأنهم يتصرفون كالسفراء والوزراء قبل الأوان.[2]

وختاما لكل ما قلناه إن الصراع حول القيادة في مختلف مراحل الثورة الجزائرية كان يتوارى بشكل مستمر خلف شعار "التصحيح الثوري "، وقد استمر هذا الشعار حكرا على مجموعة صغيرة من النخبة النوفمبرية التي كانت تستنفر عناصرها عن طريق إصدار صيحات استغاثة في الداخل والخارج كلما كانت تلوح في الأفق بوارق صعود عناصر "سياسية "إلى مواقع القيادة التنفيذية . وهو ما مكنها من محاصرة واحتواء " الممثلين المشبوهين "لتيارات الحركة الوطنية في صفوف الهيئات السياسية والعسكرية للثورة"

[1] استمر عبان رمضان في 06 مراسلات (مؤرخة في الفترة الممتدة من 20 – 09 – 1955 إلى 15 – 03 – 1956) في الإلحاح على التنديد بمصالي الحاج في مراسلاته مع الوفد الخارجي ، وغالبا ما كان يزاوج ذلك بانتقاد الأداء السلبي لكل من بن بلة وبوضياف فيما يتعلق بتسليح الثورة . كما أنه أشار صراحة في أولى تلك المراسلات إلى التخلي عن فكرة " التجمع الوطني " (المصالحة مع التيار المصالي) و في الوقت الذي كان فيه عناصر الوفد الخارجي يعملون على تنسيق الجهود مع بعض رموز ذلك التيار في القاهرة ، كانت تعليمات عبان تدعوهم إلى محاصرة نشاط أحمد مزغنة والشاذلي المكي ، لمح لهم باعتقالهما و الاستعداد لإعلان نبأ أسرهما، انظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص487 – 500.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص149

الفصل الثالث:

مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام

تمهيد:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الاكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش وجبهة التحرير الوطني أن يخرجا مستفيدين من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب، واستطاع المؤتمر أن يحدد الاهداف السياسية للثورة مستقبلا، والمبادئ الاساسية التي ستسير عليها حرب التحرير، و تحقيق الغاية التي قامت لأجلها، والمتمثلة في الاستقلال الوطني.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام من خلال البحث في:

تباين المواقف من مؤتمر الصومام و خروج الصراع من السرية إلى العلنية وتزايد النفوذ العسكري على السياسي.

المبحث الاول: تباين المواقف من مؤتمر الصومام

سعت قيادة جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة في توحيد القوى الوطنية بداخلها تطبيقا لبيان أول نوفمبر الذي أكد أن تحرير الجزائر هي مسؤولية جميع فئات شعب الجزائر.[1]

المطلب الاول : مدى مطابقة أرضية المؤتمر مع بيان أول نوفمبر1954

لقد جاء في بيان أول نوفمبر1954 أن الجمهورية الجزائرية بعد استعادة الاستقلال الوطني تكون ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية، وأن شمال إفريقيا يجب أن يسترجع وحدته في إطاره الطبيعي العربي الإسلامي.[2] في حين وثيقة الصومام لم تتنكر للبيان فقد أكدت على خطوطه العريضة خاصة فيما يتعلق بوحدة التراب الوطني ووحدة الكفاح المسلح ووحدة التمثيل، بينما يرى البعض لم يقتصر بيان أول نوفمبر على توضيح الأهداف السياسية للثورة، بل حدد استراتيجيتها[3] من خلال دعوته لجميع الجزائريين على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم إلى الانضمام للثورة، التزم ميثاق الصومام بجبهة التحرير الوطني كقوة سياسية ممثلة وحيدة للشعب الجزائري رغم اختلاف مكوناتها السياسية بعد إعلان تشكيلة مجلس الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ مما يدل على أن المؤتمر وضع استراتيجية لم الشمل والجمع حفظا على الثورة وعدم تقسيم صفوف الشعب إلى كيانات سياسية[4]. وقد تطرقت وثيقة الصومام إلى قضايا أخرى تتعلق بالجانب الاقليمي والعربي وحتى العالمي مما يتوافق تماما مع ما جاء في بيان نوفمبر مثل الوحدة المغاربي والتواصل مع العالم الانساني .

---

[1] عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط2، دار هومة، ، 2008، ص 114.

[2] "دراسات تاريخية نصوص: بيان نوفمبر، ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس" **مجلة المجاهد الثقافي**، العدد 16، الجزائر، أكتوبر 1980، ص 21 – 56.

[3] زهير إحدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 156.

[4] "خطاب الدكتور لمين دباغين في المجلس الوطني""، الخبر الاسبوعي، أسبوعية، العدد572، فبراير 2010، ص 10 – 16.

لقد أكد ميثاق الصومام على استراتيجية وحدة المغرب العربي ووحدة الشعوب المغاربية بشكل ينسجم مع مضمون نوفمبر حيث تجسيد هذه الدعوة في قرارات مؤتمر طنجة 1958 بالمغرب الذي جمع بين أحزاب الحركات الوطنية.

إن الوثيقتين(نوفمبر والصومام) تتفقان في عدة نقاط مشتركة، حيث كانتا برنامجا سياسيا هدفه الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار وإقامة الدولة الجزائرية وتشخيص وسائل الكفاح رغم أن بيان نوفمبر 1954 كان موجزا. أما وثيقة الصومام فكانت استراتيجية لجبهة التحرير الوطني التي وضعت أسس جناحها العسكري هو جيش التحرير الوطني[1] مما سمح لهذا التنظيم بالتفاوض والتكلم باسم الشعب باعتباره الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

كما حددت شكل وطبيعة الحكومة القادمة بعد الاستقلال التي يجب أن يعلنها المجلس الوطني للثورة عن طريق انتخاب حر وديمقراطي، لقد أكسب الثورة اعترافا دوليا فكانت النتيجة الاستنكار العالمي للاحتلال الفرنسي ودعوة الدول العربية و الولايات المتحدة الامريكية الكف عن تقديم المساعدات لفرنسا.

يطرح بيان أول نوفمبر مرجعية تاريخية[2] لا زالت عند البعض تمثل طريقا يجب إتباعه من أجل إقامة نظام ديمقراطي واجتماعي ولا يعني ذلك أنه كان يدعو إلى الدولة الدينية، كما يعتقد البعض كما ان مؤتمر الصومام لم يكن معاديا للتوجه الاسلامي للدولة الجزائرية لان مقرراته كانت واضحة فيما يتعلق بالمرجعية الاسلامية.

[1] محمد عباس، اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001، ص65.

[2] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث لإنسانية الاجتماعية، 1995، ص 131.

وبالتالي فقد انحصر الخلاف في سوء الفهم والمغالطات التي غذتها الخلافات السياسية والرؤى الضيقة التي حالت دون القراءة الموضوعية، لان بيان نوفمبر تبنى منطق الديمقراطية لما وجه الدعوة للجميع دون استثناء[1]، وميثاق الصومام شرح ونظم هذه الديمقراطية في المؤسسات التي أنشأتها التي كانت مهمتها التخطيط والتفكير بدل العفوية التي انطلقت عليها الثورة الجزائرية منذ 1954.

بحيث أنها كانت وطنية ولم تخرج عن هذا النطاق ولم تستثن أحدا من جمعية العلماء وشيوعيين وأنصار فرحات عباس ومركزيين، لا تكتمل دراسة هاتين الوثيقتين من حيث دلالات أفكارها ومدى مطابقتها في المضمون دون الاشارة إلى أن وثيقة بيان أول نوفمبر قد حررت باللغة الفرنسية وترجمت إلى اللغة العربية تحت وضع استثنائي وحملت الترجمة مجموعة من المصطلحات فهناك من يعتبرها بيانا وهناك من يعرفها بالنداء أو البلاغ أو التصريح ووجدنا حتى هذا الاختلاف في الكتابات الفرنسية.

ويتفق الكثير من الباحثين أن الوثيقة لم تستعمل الخطاب الديني والأساليب البلاغية وانعدمت فيها الوصاية والزعاماتية مما أعطاها صفة الأرضية السياسية، ذات طابع وطني أو برنامج يعبر عن مشروع موجه لكافة أطياف الشعب بمختلف مستوياته وتوجهاته.
أما وثيقة الصومام فيعتبر أرضية هيكلية وتنظيمية للبيان وما تخلل الثورة من تجربة ومعطيات جديدة بعد سنتين من الكفاح حملت تسمية برنامج الصومام،[2]

[1] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى حرب رسالة للسلام، قراءة في البيان تقدم الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 95.

[2] **مجلة المجاهد الثقافي**، المرجع السابق، ص 24.

المطلب الثاني : اتساع دائرة الخلاف وتأثيرها على مسار الثورة

عمقت الخلافات التي ظهرت عقب انعقاد مؤتمر الصومام وزادت من حدة الصرعات[1] فبدأت عقلية التهمش التي أخذت هذه المرة بعد إيديولوجيا بدخول الدين إلى حلبة الصراع حيث تجاوزت هذه المرة ما حدث داخل حزب الشعب قبل ذلك من قبل مصالي الحاج وخلفت مأساة حقيقية بين رموز الثورة فانتشرت حرب المواقع وكسب الولاءات بعد أن تمت تصفية عبان رمضان ونتشر الخوف من بروز قيادات فردية حتى لا تلقى نفس المصير .

فحل محل الزعامة الفردية ما يعرف بالجماعة كاستمرار لذلك الصراع المرير، الذي أعقب قرارات المؤتمر وبدأت ملامح الخوف تطغى على مختلف التكتلات.

معظم الباحثين لم يقدموا تفسيرا للأحداث و النقاط الشائع أنها محل الخلاف، فقد تناولنا في العنصر السابق مدى مطابقة بيان أول نوفمبر مع ميثاق الصومام ولا يمكن من جهة نظرنا تبرير كل الاحداث، لقد كان هدف الثورة في بيان نوفمبر إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية .

أما وثيقة الصومام فقد أحدثت تطور في كيفية الثورة واتجاهها ومؤسساتها بعيدا عن البعد الايديولوجي[2] الذي هي أمرا مسلما به وعليه فإن الإشكال المطروح هو كان من أجل الزعامة والتموقع وتنظيم الصفوف.

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 483 – 484.

[2] كمال زايت، "اغتيال عبان رمضان"، جريدة الخبر، أسبوعية، العدد5468، 21 سبتمبر 2008.

إن مشكل التمثيل السياسي للثورة بعد مؤتمر الصومام طرح ردود فعل قوية بين القادة رغم أن المؤتمر حدد مؤسساتها الشرعية ورسم الطريق الذي يجب أن تسير عليه رغم أن هناك من طعن فيه وفي قراراته فتحول الصراع إلى من يمثل الدولة ؟ ومن له الشرعية؟ وأن هذا النقاش كان مطروحا إلا أن ظروف الثورة أجلته إلى صائفة 1962 .

لقد اشتد الصراع بين جماعة عبان رمضان وجماعة أحمد بن بلة تحت غطاء الشرعية الثورية وليس على القدرة على التفكير الثوري وقد اثر ذلك على سير نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] ولجنة التنسيق والتنفيذ الذي كان يقوم على المحسوبية وليس على الإيديولوجية.

غذت القيادة التاريخية في الخارج (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف) الصراع بإقصاء المبادرة الفردية في الداخل ورفضت التفكير النقدي خوفا على شرعيتهم ولم يكلفوا أنفسهم طلب شرعية أخرى . ولازال النقاش الذي أفرزه ذلك الصراع متواصلا في كل مناسبة رغم اتفاق جميع الفاعلين على أن نهج المؤتمر لم يحد عن مبادئ نوفمبر.

وفي هذا الصدد لا يمكن أن نستثني دخول أطراف أخرى تتمثل في الدول العربية التي كانت متحفظة من المؤتمر وقيادته خاصة تلك التي كانت تحتضن وتساعد الثورة وعلى رأسها مصر لأنها رأت فيه تنكرا لدورها وتوجها نحو الاستقلالية واتخاد القرار وهذا ما دفع المعارضين إلى التحضير لمؤتمر القاهرة الذي أعاد للبعد العربي الاسلامي للثورة.[2]

[1] مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص 178

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 23.

ازداد النقاش في الآونة الأخيرة حول هذه المسألة وظهر تياران يتنازعان الموضوع وفق ذلك الانقسام، الذي ركب بعد أن أدرك الثورة متجهة نحو التفاوض مع فرنسا عاجلا أم أجلا ولابد من إيجاد منفذ للمتوقع ولذا عمل على التخلص من رموز التيار الأخر فقدم قيادة بديلة جاءت من الفارين من الجيش الفرنسي والطلبة الجزائريين ومن الأحزاب المعادية للثورة في 1954 فاحتلوا المراكز القيادية وهم الذين سيفاوضون الاستعمار لأنه سهل لهم مهمة الالتحاق بالثورة من أجل هذه الغاية.[1]

أسالت هذه القصة حبرا كثير من قبل الكتاب و المؤرخين محاولين تفسير أسباب وتداعيات ذلك الخلاف المرير، قادة الثورة توسعه إلى ما بعد التراجع عن القرارات التي أثارة النزاعات، وهذا ما دفع التيار الوطني إلى اعتبار مؤتمر الصومام انحرافا عن الثورة وأعتبرو وثيقته كأي وثيقة من وثائقها لا تكتسي أهمية خاصة عكس التيار الثاني الذي يرى أن الدولة العصرية ولدت بعد مؤتمر الصومام واستمدت شرعيتها منه وأنها ذات بعد متوسطي لابد من فصل الدين عنها.

لقد كشف الكثير من قادة الثورة الميدانيين، عن ما يعرف بسرقة الثورة وتحويل مسارها وخطها الحضاري فشترت الاغتيالات والتصفيات نظرا لضبابية القرارات والبحث عن التموقع.[2]

المبحث الثاني: خروج الصراع من السرية إلى العلنية.

لقد عرفت الثورة الجزائرية تقلبات لا حصر لها وتحالفات قيادتها مما سبب أزمات[3] في الداخل وفي الخارج، فانعكس على الكتابة التاريخية والبحث حول الثورة وجعلها أمرا مستعصيا وليس مستحيلا .

[1] نفسه، ص 24.

[2] عمر توهامي، المرجع السابق، ص 67.

[3] وكمثال على ذلك الازمة البربرية التي وقعت بين عامي 1948 و1949 بسبب محاولة تأسيس حزب الشعب القبائلي وامتدت إلى حين خلافات (عبان رمضان وأحمد محساس) ودخول بعض الاطراف الصراع من فدرالية فرنسا أمثال رشيد علي و واعلي بناني.

المطلب الاول : ازدياد حدة الخلافات رغم التنازل عن مبدأ الاولوية

أردنا من وراء هذا العنصر أن نبرز أن الخلافات كانت أكبر من القرارات السياسية التي اتخذها مؤتمر القاهرة كمؤتمر ثاني بعد سنة من انعقاد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) إن بعض فقرات مؤتمر الصومام وخاصة قراراته،[1] المتمثلة في تكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج وردود فعل المعارضة ظلت تنمو وتتعاظم إلى أن أدت بعد قرابة السنة إلى عملية تفسخ في أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن نفس المؤتمر.[2]

فكان لابد من مراجعة الأمور نتيجة إلى عدة عوامل ادت إلى تغير موازين القوى على رأس قيادة الثورة وبهدف ارضاء بعض الناقمين والمناهضين ومنها:

- استشهاد العربي بن مهيدي في بداية مارس 1957 الذي كان سند عبان رمضان في تنظيمي وفرض وجهة نظره وفرض قراراته
- خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من البلاد وبالتالي سقوط مبدأ أولوية الداخل بمعنى أن هذا القرار لم يدم سوى ستة أشهر وهذا ما يبين أن المبدأ الذي أقره المؤتمر لم يكن يتماشى مع واقع الثورة ويلبي أغراضا مصلحية .
- انقلاب كريم بلقاسم واعمر أوعمران على عبان رمضان اللذان كانا سندا قويا له خلال المؤتمر وخلال قيادة الثورة في الداخل وتوسع هذا الانقلاب بضمي قيادات بعض الولايات أمثال محمود الشريف قائد بالولاية الأولى ولخضر بن طوبال بالولاية الثانية وعبد الحفيظ بو الصوف بالولاية الخامسة.[3]

[1] عمر توهامي، المرجع السابق، ص13.

[2] عقد المجلس الوطني للثورة أول دورة له في القاهرة في الفترة من 20 إلى 27 أوت 1957.

[3] محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962، ج2، دمشق، منشورات اتحاد العرب، 1999، ص 99-98.

أما أعضاء الوفد الخارجي الذي كان يقودهم احمد بن بلة فقد عارض قرارات المؤتمر و تقوى وتدعم موقفهم من خلال حدثين اثنين:

1 – اجتماع قادة المناطق في تونس يوم 15 ديسمبر 1956 وهم الذين لم يحضروا جلسات مؤتمر الصومام برئاسة أحمد محساس[1] بتكليف من أحمد بن بلة.

2 – نتائج دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة ما بين 20و28 أوت 1957 .

والذي سوف نتناول تفاصيله كما يلي: لقد انعقد مؤتمر القاهرة في دورة عادية للمجلس الوطني للثورة ما بين 20 و28 أوت 1957 وبحضور عشرين عضوا من مجموعة أربعة وثلاثين عضوا، أين كانت الجلسة الختامية علنية برئاسة فرحات عباس باعتباره الأكبر سننا بينما تولى الأمانة العامة محمد الصديق بن يحي، توج هذا المؤتمر بالمصادقة على مجموعة من القرارات مباشرة بعد تقديم عبان رمضان حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ.

وتتمثل هذا القرارات في :

أ– رفع عدد أعضاء المجلس الوطني إلى أربعة وخميسبن عضوا 54 بعدما كان في السابق أبعة وثلاثون وهو يمثل هيئة سياسية للثورة يمكن أن يجتمع في دورة طارئة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ وبالأغلبية البسيطة أو ثلثي الأعضاء.

ب– منح صلاحيات واسعة للجنة التنسيق والتنفيذ بين دورتين تشمل مختلف المسائل التي تطرح عليها ما عد ما يتعلق بالمفاوضات مع فرنسا أو قرار وقف الحرب أو الانحياز إلى هذه الكتلة أو تلك في حل دولي للمشكلة الجزائرية أو تدخل طرف ثالث في النزاع الفرنسي الجزائري، كما أصبحت مسؤولة أمام مجلس الثورة.

ج – أهم قرار صادق عليه المجلس هو التراجع عن قراراته المتخذة في مؤتمر الصومام والمتعلقة بي مبدأ الأولويات.[2]

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص 64 – 77.

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص 154.

إن المصادقة على هذا القرارات أزالت جميع أشكال الغموض والتأويلات التي عرفتها قرارات الصومام كشرط أساسي للحفاظ على وحدة الشعب خصوصا مما نجد تذكير بتساوي المشاركين في الكفاح التحريري جميعا سواء كانوا يرتدون الزي العسكري أو المدني، ومن ثم لا فضل للسياسيين على العسكريين ولا فرق بين الداخل والخارج وأن جميع أعضاء مجلس الثورة دائمون وتم التأكيد على أن هدف الثورة الجزائرية هو إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتنافى مع الدين الاسلامي،[1] واختتمت أشغال الدورة بانتخاب أعضاء لجنة تنسيق والتنفيذ .

إن الباحث في مجريات مؤتمر القاهرة أوت 1957 يستنتج أنه أنعقد لمعالجة أسباب الخلافات التي ظهرت من جراء مؤتمر الصومام أوت 1956 لكن رغم التنازل والتراجع الملاحظ، فإن الخلافات والنزاعات لم تتراجع ولم تختفي بل ازدادت يوما بعد يوم واتضحت بشكل كبير بعد شهرين من ذلك من خلال العداء الذي وقع بين عبان رمضان وكريم بلقاسم حيث أصبح كل واحد ينتقد الأخر علانية[2] من أجل الزعامة والقيادة لما أعلن كريم بلقاسم رغبته في أنه أهلا لها باعتباره الوحيد الذي لا زال في الساحة من بين التسعة التاريخيين الذين أعتقل بعضهم واستشهد البعض الأخرى.

المطلب الثاني : استمرار الخلافات وتأثيرها على نشاط الحكومة المؤقتة

ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956 وقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية.

أصبحت قضية الحكومة المؤقتة مشكلة إضافية بين طرفي النزاع لها إيجابياتها وسلبياتها، إذا كان المعارضون يبررون فكرة إنشاء حكومة مؤقتة بدعوى أنها تؤدي إلى انقسام الدول المؤيدة لجبهة التحرير الوطني أما المؤيدين فقد اعتبروا الخطوة تحقيق لرغبة الشعب وجيش التحرير الوطني بالدفع به نحو الاستقلال، وبالتالي هذا الإحساس لا يتحقق إلى بحكومة تحمل أماله وأهدافه عالميا وتحول الفرنسيين إلى معتدين.[3]

[1] استدراك هذا المؤتمر القضية المتعلقة بالدين الاسلامي لسحب ورقة الدين التي استعملها المعارضون، كما عرف امتناع "دهيليس وعبان" عن تصويت على مبدا الداخل والخارج.

[2] يذكر بعض المؤرخون بأن عبان رمضان وصف كريم بلقاسم بأنه خطر على الثورة لأنه أنانيا وبإمكانه أيسير على جثث أصدقائه لبلوغ أهدافه.

[3] بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 273.

انطلاقا من أرضية الصومام 20 أوت 1956 والتي انبثق عنها عدة تنظيمات، منها تأسيس المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وغيرها من القرارات وبعد سنة كاملة من الكفاح المسلح والمستمر ولتقديم ذلك عقد المجلس الوطني للثورة، مؤتمرا بالقاهرة في صيف 1957.

ومن أهم قرارته التحفظ على بعض نقاط الأرضية[1] وإسناد لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولية معينة حيث تولى كل من كريم بلقاسم منصب الشؤون العامة لجيش التحرير الوطني وعبد الحفيظ بو الصوف التموين بالسلاح والاستخبارات ولخضر بن طوبال شؤون التنظيم الادارية ومحمود الشريف الشؤون المالية وعبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية وفرحات عباس مكلف بالصحافة والاعلام والامين دباغين مسؤولية العلاقات الخارجية وعمر أو عمران مسؤولية التسليح إلا عبان رمضان مهندس المؤتمر والتنظيم والعضو القيادي في هذه اللجنة الذي سقط اسمه من قائمة قادة وزعماء الثورة.

لقد كان هذا التوزيع دليلا على بداية الإقصاء والتهميش وعلى عدم معالجة المشاكل التي كانت سببا في الخلافات، فاشتدت الأزمة بسبب هذه النزعة التي أدت إلى طمع قادة الثورة في الانفراد بالسلطة ومحاولة فرض السيطرة وهذا ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفشل في مهامها.

وطرحت مشكلة الزعامة من جديد لأن تشكيلة الحكومة تحمل إيديولوجيات متباينة ظهرت في شرح القضية الوطنية وتوضيح أهدافها وإقناع الدول لكسب تأييدها في هيئة الأمم المتحدة عام 1958.[2]

[1] ونقصد هنا بتحفظ على بعض نقاط الارضية مثل: قرار اولوية السياسي على العسكري والدخل على الخارج. انظر: عمر توهامي، المرجع السابق، ص 13.

[2] وهذا مع انقسام العالم إلى معسكر شرقي ومعسكر غربي (الشيوعي والرأسمالي).

المبحث الثالث : تزايد نفوذ العسكري على السياسي.

استطاعت جبهة التحرير الوطني في ظل أربع سنوات من الكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسي في الخارج[1] أن تحقق نجاحا كبيرا جعلتها القوة الأساسية في الداخل بعد إزاحتها للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج صراع عسكري مرير.

المطلب الاول : ظهور التحالفات وانعكاساتها على سير المفاوضات.

لم يعرف أي حدث في تاريخ الثورة الجزائرية جدلا كما عرفته مسألة المفاوضات وخصوصا مرحلتها الأخيرة المتمثلة في اتفاقيات إيفيان وتداعيتها ولم تعرف هذه الثورة تعقيدا وانقسام بين قاداتها كما عرفتها بعد نتائج تلك الاتفاقيات حيث لازال النقاش حولها مستمرا. في كتاب رضا مالك ذكر أن الجزائر المستقلة استرجعت سيادتها كاملة في حين جاء تصريح لويس جوكس من الجانب الفرنسي ان نص إيفيان[2] هو أقصى ما تستطيع فرنسا أن تنتزعه من جبهة التحرير الوطني وان هذا النص في صالح الجمهورية الخامسة.

بينما عارضت هيئة الأركان لجيش التحرير وخاصة جيش الحدود هذه الاتفاقيات وعارض أعضاؤها الحاليون الذين يمثلون السلطة تلك التصريحات دون رفضها جملة أين كانت بنود الاتفاق حول البترول في الصحراء[3] المكتشف منذ 1956 والتجارب النووية في رقان التي استمرت إلى ما بعد الاستقلال وحقوق الأوربيين المكتسبة من جنسية فرنسية.

[1] عمر سعد الله، "الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني"، **مجلة المصادر**، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2006.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 266.

[3] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص228.

إن هذه القضية خلفت موجة انتقادات حتى من طرف دعاة "الجزائر الفرنسية"، فازدادت الخلافات عمقا رغم أن رفض قائد هيئة أركان الجيش على الحدود الغربية كان قد وافق خلال إجراء المفاوضات على العديد من نقاطها (أحمد بن بلة وهواري بومدين).

نلاحظ أن قبول فرنسا التفاوض[1] هو الذي حرك حساسيات والصراعات وهذا ما يفسر موقف أحمد بن بلة وتقاربه مع فرحات عباس ويقابلهما موقف كريم بلقاسم المفوض من قبل الحكومة المؤقتة سابقا في التشكيلة الأولى والثانية لوفد التفاوض التي سمحت لهذا الأخير بما يعرف التسوية السياسية مع فرنسا .

تشنج وتعفن الجو عشية هذه الاتفاقيات حيث كان الداخل معزولا وأصبح الخارج مشتتا ومفككا فكانت الأخبار والتحليلات والتوجيهات تصدر إما من القاهرة أو تونس أو المغرب وكانت إما راديكالية أو معتدلة أو متساهلة وهذا من اجل مبرر واقع خوفا من انتشار اليأس والخوف على الثورة والشعب الذي بدأ ينهار ويفشل.

لقد ازداد الوضع سواء لما وقعت الحكومة المؤقتة الاتفاقيات وازداد انتقاد قادة الجيش الذين اعتبروا هذا الإجراء تأسيسا لنظام استعماري جديد[2] بعد الاستقلال وقد تناولت هذه الانتقادات ما يلي:

- محاولة إنشاء جيش يطلق عليه "القوة المحلية" يؤطرها ضباط جزائريون لا زالوا في الجيش الفرنسي .
- احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير(وهران) مدة 15 سنة وقاعدة اينكر بتمنغست لمواصلة تجارب النووية.

[1] لقد كانت الاتصالات الأولى من اجل المفاوضات في 15 مارس 1956 حسب رسالة عبان رمضان إلى الوفد الخارجي بالقاهرة.

[2] "في أصل الازمة الجزائر 1958 – 1999" **مجلة الدراسات الوحدة العربية**، بيروت، افريل 2001، ص 56.

- الابقاء على الجهاز الإداري القائم المتكون من 80ألف موظف.
- الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واللغة الفرنسية.
- احترام الخصوصيات العرقية والدينية للأوربيين.
- إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة لتسيير شؤون المرحلة الانتقالية.

اعتبرت القيادة العسكرية المعارضة أن هذه المسائل انتحارا لجيش التحرير الوطني الذي أسسته ثورة نوفمبر 1954 واتهمت الحكومة المؤقتة برهن الاستقلال وخيانة الشهداء واعتبرت قبول هذه الشروط نية لإقامة نظام برجوازي موالي لفرنسا .

اتسعت رقعة الخلافات[1] بين طرفي النزاع وتسارعت الأحداث من أجل تغيير ما بدأته الحكومة المؤقتة لكنه في الحقيقة كان تنافسا من أجل السلطة والسباق نحوها فأصبح جيش التحرير بين أمرين متناقضين إما مواجهة شرعية الولايات الداخلية المؤيدة للحكومة المؤقتة أو مواجهة الشعب والقيادات المحلية لإقناعهم بقبول هذه الشروط التي أفرغت الثورة من أهدافها ومبادئها أكثر من مآخذ أرضية الصومام سابقا .

فبدأ قادة الجيش في تأسيس كيان مستقل على الحدود باستشارة من أحمد بن بلة لكسب الشرعية التاريخية، لقد تأكد العسكريون من وزنهم بعد انضمام القادة المعتقلين إلى طرحهم وهذا ماعقد الوضعية حسب نظرنا والتي سوف تنتهي إلى أزمة حادة والمعروفة بأزمة صيف 1962، لقد بدأت الصراعات والاتهامات بين جناحين لكل قناعته، فالأول يحمل قناعة التعامل مع المستعمر مع الحصول على الاستقلال والحرية، والثاني يهدف إلى القطيعة لأنه يحمل عقيدة الجهاد ويعتبر الثورة قضية مقدسة يؤمن بها مثل الشعب.[2]

[1] نفسه، ص 56.

[2] بسام العسلي، عن المجاهد الجزائري، ، دار النفائس، 1984، ص 45.

فحكم على اتفاقية إيفيان أنها نص فرنسي لا قوة قانونية له وصيغة تحت السيادة الفرنسية يستعمل فقط لحماية فرنسا من المساءلة في المحاكم الدولية عن فضاعت جرائمها في الجزائر حسب المؤيدين لبنودها،[1]

انتقل الجدال إلى نص الاتفاقية في صراع القادة فمنهم من يقول أن الثورة انحرفت عن مسارها ومنهم من يقول أنها حققت ما جاء في بيان نوفمبر وهو الاستقلال والحرية، وهذا ما تجسد في الخطابات الرسمية لكل الذين تعاقبوا على حكم الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم.

المطلب الثاني : نشوء أزمة الشرعية خلال مؤتمر طرابلس 1962.

لقد طرحت فكرة التفاوض بعد التأكد أن الحل العسكري غير ممكن وأن جوهر المشكلة الجزائرية هو ذو طابع سياسي، فبرغم من التفوق العسكري الفرنسي إلا ان الرأي العام العالمي أصبح يضغط على فرنسا لإيجاد حل سريع للقضية الجزائرية يتماشى مع طموحات الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفق لوائح الأمم المتحدة.[2]

كما أن مواصلة الحرب كانت مكلفة من الناحية البشرية والمالية وهي الأسباب الرئيسية التي جعلت السلطة الفرنسية برئاسة شارل ديغول البحث عن مخرج مشجع ينقذ به فرنسا من الأزمة التي أصبحت تهدد أمنها واستقرارها وهذا ما اكد بأن استقلال الجزائر لم يمنح كما يعتقد البعض وإنما اخذ بقوة وتضحيات الشعب الجزائري وكفاحه الطويل.

إن الصراع الدائر بين الجيش وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد انتهى بسرعة لصالح الجيش، فأصبح أحمد بن بلة الذي تزعم معارضي مقررات الصومام أول رئيس للجمهورية الجزائرية وتحولت جبهة التحرير الوطني إلى جهاز للسلطة.[3]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 266.

[2] عبد العزيز بوبا كير، "قبل 50 سنة...من الثورة"، **مجلة الراصد**، العدد 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، تصدر كل شهرين، مارس وأفريل 2002، ص 10 – 12.

[3] نفسه، ص 12.

لقد دخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعات دامت مائة يوم في طرابلس وهناك تصادمت أفكار العسكريين بالسياسيين وأصحاب الولاءات، بل وحدث خلاف حتى بين تيارات جبهة التحرير الوطني، لقد بدأ هذا المؤتمر[1] في جوان 1962 ولم ينته حيث انقسم المؤتمرون إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : تمثلها الحكومة المؤقتة باعتبارها هيئة شرعية مؤهلة لا ستلام مقاليد الحكم من الفرنسيين قبل تنظيم انتخابات حرة.

المجموعة الثانية : اقترحت تشكيل مكتب سياسي يستلم إدارة البلاد يقودها أحمد بن بلة .

وعلى إثر هذا الانقسام غادر بن يوسف بن خذة رئيس الحكومة المؤقتة مدينة طرابلس متخذا قرار قائد الأركان هواري بومدين المساند لدعاة المكتب السياسي وهذا ما طعن في شرعية قيام نظام جديد بعد الاستقلال،[2] فاسحين المجال لنشاط القوة الثالثة، التي أنشأتها المخابرات الفرنسية لخلط الأوراق، مما أدى إلى صدامات في الداخل بين قوات الولايات المساندة للحكومة المؤقتة (الثانية والثالثة والرابعة) بقوة جيش الحدود المرابط في المغرب وتونس والمدعم لشرعية أحمد بن بلة .

لقد تأكد انحراف الثورة عن مبادئها وان الصراع الذي بدأ يترعرع منذ مؤتمر الصومام سوف يؤدي إلى ما وقع في أوت 1962،[3] حيث تمسك بن يوسف بن خدة بشرعية الحكومة بينما راح أحمد بن بلة وحلفائه يطعنون في شرعيتها من باب الاعتقاد أن أغلبية المجلس في دورته المغلقة كانت مساندة لطرحهم.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 49.

[2] جريدة الخبر الاسبوعي، أسبوعية، العدد 331، من 2 إلى 8 جويلية 2005.

[3] لقد خرج الشعب الجزائري إلى الشارع يردد "سبع سنين بركات" في محاولة منه لإيقاف حمام الدم بين الأخوة بسبب الصراع على السلطة.

في محضر يحمل تسعة وثلاثين توقيعا من مجموعة ثمانية وستين من الحضور فكان هذا المحضر أساس لشرعية بديلة يقف وراءها جيش الحدود المدعوم من الولاية الأولى والخامسة والسادسة بينما كان الطرف الاخر متمسكا بشرعية التي استمدها من السلطة المعنوية والعسكرية للباءات الثلاث .

لكن عمليات هذه الشرعية كانت متهاوية خلال السنتين الاخيرتين[1] (1962/1960) لأن رهانهم على الداخل قد تراجع أمام الخارج ولم يحقق النتائج المرجوة، فتمت زعزعة الحكومة المؤقتة التي دخلت الجزائر إلا في 03 جويلية عقب الاعلان عن الاستقلال .

تشكلت قيادة بديلة عقب القرار الخطير الذي أقدمت عليه الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962، تتمثل في جماعة تلمسان بين 09 و10 جويلية استنادا إلى أغلبية مجلس الثورة، وهذا ما طرح التساؤل التالي : هل تواجه الحكومة المؤقتة جماعة تملسان أم المجلس الوطني للثورة؟

أجاب كريم بلقاسم عن هذا التساؤل بانضمامه رفقة محمد بوضياف إلى جماعة تلمسان التي دفعت بن يوسف بن خدة،[2] إلى التسليم بالأمر الواقع المتمثل في المكتب السياسي الذي عوض الاجهزة التي أقرها مؤتمر الصومام وأصبح هيئة عليا للثورة في الجزائر والدولة المستقلة بعد ان فشل في الحصول على تزكية الثلثين من الأعضاء . انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة بطرابلس من 27 ماي إلى 06 جوان 1962 ومع ذلك أكد على تحمل مسؤولياته في اطار شرعية مؤسسات الثورة علما أن هذا الاجتماع انفجرت فيه الأوضاع بين الأطراف المتصارعة.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 50.

[2] يقول في مذكراته (شهادات ومواقف) أنه عرض عليه من طرف ملك المغرب مساعدات عسكرية ومن الوزير الاول الليبي محمد عثمان ومن ألمانيا تحت غطاء مواجهة المد الشيوعي لكنه قدر أن الوضع سيكون خطيرا.

لقد أصبح فعلا المكتب السياسي أول قيادة للجزائر المستقلة وأعلى سلطة حلت محل الهيئة الشرعية وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] التي كانت من المفروض أن تواصل مهامها غداة الاستقلال وإلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي.

ويؤكد بن يوسف بن خدة أن الأزمة لم تكن اختلافا إيديولوجيا أو عقائديا بل هي أزمة أخلاقية بسبب انعدام المسؤولية والمغامرة الفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة مستبعدا الجانب الديني والعقائدي، لأن الصراع كان قائما أساسا على السلطة بوقوف فرحات عباس إلى جانب أحمد بن بلة عندما تقرر انتخاب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني .

أما العقيد الطاهر الزبير، فقد كشف أن السبب في تفجير مؤتمر طرابلس الذي كان يفترض التأسيس لنقل السلطة من الهيئة المؤقتة للسلطة الجديدة في الجزائر هو قضية التوكيلات التي اشترطتها عملية انتخاب مجلس تأسيسي فوقع اصطدام بينه وبين لخضر بن طوبال حول هذه المسألة فسادت فوضى كبيرة، انتهت بإصطدامات وإيقاف أشغال المؤتمر إلى يومنا هذا، وبعد أن انصراف الجميع ومغادرة رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة إلى مقره بتونس، وكريم بالقاسم ومحمد بوضياف إلى الحدود وهواري بومدين نحو القاعدة الشرقية 'غار ديماو' وأحمد بن بلة وأحمد خيضر إلى القاهرة، اتضحت التحالفات والتكتلات التي أفشلت مؤتمر طرابلس.[2]

وختاما لكل ما قلناه إن الادعاء بأن وثيقة الصومام هي تنكير لبيان نوفمبر نعتبره غير مقنع بدليل أن الوثيقة أكدت على وحدة التراب الوطني ووحدة الكفاح المسلح ووحدة التمثيل، وإنما الانحراف الحقيقي ربما يوجد في مؤتمر طرابلس 1962 عندما يظهر تغير في خطاب الثورة وهي على أبواب الاستقلال.

[1] المقصود منها اقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعنتها الثورة، محمد لحسن أزغيدي، ص 190.

[2] انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 04 جوان 1962. حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة والقيادة العامة لإركان الحرب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين وقادة الولايات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم بعد توقيع اتفاقية إيفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الخاتمة

الخاتمة

وختاما فيمكن القول أن مناسبة هامة كمؤتمر الصومام لم تكن بالحدث العابر الذي لم يترك أثره على أرض الواقع ، بل أنه قد نجح في خلق واقعا جديدا على غرار كل تلك التغيرات الجذرية التي مست أبسط تفاصيل الثورة التحريرية إلى أكبرها وأهمها على الإطلاق و تتضح في مجمل الفصول السابقة أهمية مؤتمر الصومام حيث كان لزاما على قادة الثوة ايجاد إطار تنظيمي ينظم شؤون الثورة ويحقق انتصارها .

لان مؤتمر الصومام رغم كل الانتقادات التي وجهت له والمواقف التي اتخذت اتجاهه فقد أخذت قرارته طريقها للتطبيق على أرض واقع الثورة التحريرية التي كانت تعيش حالة من التشتت و الاختلاف في وجهات النظر بين قادتها إضافة إلى إن الصراع حول القيادة في مختلف مراحل الثورة الجزائرية كان يتوارى بشكل مستمر خلف شعار "التصحيح الثوري "، وقد استمر هذا الشعار حكرا على مجموعة صغيرة من النخبة النوفمبرية التي كانت تستنفر عناصرها عن طريق إصدار صيحات استغاثة في الداخل والخارج كلما كانت تلوح في الأفق بوارق صعود عناصر" سياسية "إلى مواقع القيادة التنفيذية .

إن الادعاء بأن وثيقة الصومام تنكرت لبيان نوفمبر نعتبره غير مقنع بدليل أن الوثيقة أكدت على وحدة التراب الوطني ووحدة الكفاح المسلح ووحدة التمثيل، وإنما الخلاف تكرس في مؤتمر طرابلس 1962 عندما ظهر تغير في خطاب الثورة وادبياتها.

ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا:
هي توحيد النظام العسكري والسياسي حيث وضعت رتب عسكرية والعلامات التي ترمز لها، وضع خريطة جديدة للجزائر وفقا لظروف الحرب آنذاك وتحسين مستوى المبادرة، والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى المشاركة في الثورة في ذلك الزمان، وتقرر استبدال تسمية المنطقة باسم الولاية، والناحية بالمنطقة، والقسم بالناحية، إضافة إلى أحداث القسمة، ومنطقة العاصمة المستقلة، وإتحاديات جبهة التحرير في فرنسا والمغرب وتونس. كما وضعت إستراتيجية للعمل المستقبلي للثورة والتي كانت تهدف إلى:

إضعاف الجيش الفرنسي و الإخلال بالوضع في فرنسا إلى أقصى الحدود اقتصاديا واجتماعيا.

وقد اتخذ المؤتمر قراراً بإقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي كانت تتكون من 34 عضوا"، ولجنة للتنسيق والعمل تضم خمسة أفراد.. كان من بين نقاط الاختلاف في هذا الاجتماع الذي صار يحمل اسم المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بعد استقلال الجزائر هو من سيكون مسؤولا عن الجناح السياسي للثورة. أيكون من جيش التحرير أم من جبهة التحرير الوطنية، ويجدر الإشارة ان الأولوية كانت قد أعطيت للجانب السياسي على الجانب العسكري في ذلك المؤتمر إلا أن الخلاف ظل قائما بين المؤتمرين. سقطت وثائق مؤتمر الصومام في أيدي الجيش الفرنسي إثر وقوع المجاهدين في كمين فرنسي وهروب البغلة التي كانت تحمل الوثائق. مهد مؤتمر الصومام الطريق للحكومة الانتقالية بقيادة فرحات عباس للتحرك السياسي.

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

الكتب:

- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الاربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002.
- ايت حمو الطاهر ، رجال صنعوا التاريخ (سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- لبجاوي محمد ، حقائق حول الثورة الجزائرية (د.ط)، 1971.
- عباس محمد ، اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001.
- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1991.

II – المراجع:

- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1959 1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- احدادن زهير ، شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- الديب فتحي ، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
- الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1984.
- الزبير محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962، ج2، دمشق، منشورات اتحاد العرب، 1999.
- الشيخ رأفت ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث لإنسانية الاجتماعية، 1995.
- العسلي بسام ، عن المجاهد الجزائري، ، دار النفائس، 1984.
- الغربي الغالي ، جيش التحرير الوطني(أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- بومالي حسن ، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- بوعزيز يحيى ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- بوعزيز يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، قسنطينة، دار البحث، 1980.
- بن عمر الحاج موسى ، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

- جغابة محمد ، بيان أول نوفمبر دعوة إلى حرب رسالة للسلام، قراءة في البيان تقدم الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999.
- درنور عبد القادر ، حوار حول الثورة، إعداد الجنيدي خليفة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986.
- هلال عمار ، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط2، دار هومة، 2008.
- زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر(دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، 2004.
- حربي محمد ، الجزائر 1954 – 1962 جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت.
- يحياوي جمال ، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- يستير إيفه ، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة عبد الله ف. كيحل، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1989.
- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، الجزائر، دار هومة، 2007.
- لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- عوادي عبد الحميد ، القاعدة الشرقية ، دار الهدى ، عين مليلة، 1993.
- عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية(1954– 1962)، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012.
- مرتاض عبد المالك ، المصطلحات الثورة الجزائرية، 1954– 1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.
- قنطاري محمد ، من النظم السياسية والادارية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984.
- رخيلة عمر ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- توهامي عمر ، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله، الجزائر.

- الجرائد و المجلات:

- بوبا كير عبد العزيز ،قبل 50 سنة...من الثورة، مجلة الراصد، العدد 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، تصدر كل شهرين، مارس وأفريل 2002.
- – زايت كمال ، اغتيال عبان رمضان، جريدة الخبر، أسبوعية، العدد5468، 21 سبتمبر 2008.
- – سعد الله عمر ، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2006.
- قنان جمال ،تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة ، العدد 04، 1996.
- لسان حال جبهة التحرير الوطني، جريدة المقاومة الجزائرية، دورية، العدد2، 15 نوفمبر 1956.
- أسلوب الثورة في حرب العصابات، مجلة الجندي، وزارة الدفاع الوطني، ديسمبر 1978.
- خطاب الدكتور لمين دباغين في المجلس الوطني، الخبر الاسبوعي، أسبوعية، العدد572، فبراير 2010.
- دراسات تاريخية نصوص: بيان نوفمبر، ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس مجلة المجاهد الثقافي، العدد 16، الجزائر، أكتوبر 1980.
- في أصل الازمة الجزائر 1958 – 1999 مجلة الدراسات الوحدة العربية، بيروت، افريل 2001.
- جريدة الخبر الاسبوعي، أسبوعية، العدد 331، من 2 إلى 8 جويلية 2005.

III - الرسائل والمذكرات الجامعية:

01 – حكيمة شتواح ، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2001/2000.

02 – عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر1954–1962، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر، 1995.

الفهارس

الشخصية	الصفحة
عمارة رشيد	14
الهادي درواز	15
غي مولي	16
جوزين بيغار	16
محمد خيضر	58-41-16
بشير شيهاني	16
عباس لغور	16
عاجل عجول	16
العربي بن مهيدي	36 - 22 - 21- 17
عبد الحفيظ بوصوف	63-60-46-45-44-40-17
عبد المالك رمضان	17
هواري بومدين	70-68-65-17
العقيد لطفي	17
الرائد فراج	17
ابن طوبال	70-63-45-44- 36- 18
زيغود يوسف	36 - 22 - 21 - 18
كريم بلقاسم	-45-44-40-39-22 - 18 70-69-65-63-"62-60
عبان رمضان	-41-40-39-37-35 - 21 -61-60-58-57-51-50-49 63-62
عمر أوعمران	63-60-40-22 - 21
مصطفى بن بولعيد	48 - 22
توفيق المدني	30

أحمد بن بلة	36-58-61-65-66-67-68-70
الامين دباغين	36-63
عبد الحميد مهري	36
صالح الونسي	36
عيسات ايدير	36
فرحات عباس	36
احمد فرنسي	36
احمد توفيق المدني	36
إبراهيم مزهودي	36
الشيخ البشير الابراهيمي	37
عبد الرحمان كيوان	37
محمد بودا	37
حسين لحول	37
الشيخ عباس بن الشيخ	37
ديدوش مراد	37
حبيبلر ميني	38
سعد دحلب	39
محمد شريف	40
يوسف بن خدة	41
أيت أحمد	41
بيطاط	41
الرائد إيدير	45
عبد القادر بن عودة	45
عبد الرحمان بن سالم	45

عبد الكريم حساني	46
باجي مختار	48
شيحاني بشير	48
محمود الشريف	60
أحمد محساس	61
محمد الصديق بن يحي	61
مصالي الحاج	64
لويس جوكس	64
شارل ديغول	67

الاماكن	الصفحة
الجزائر	15 - 14
سكيكدة	**14**
عين عبيد	14
قسنطينة	18-14
وادي الزناني	14
القل	14
الميلية	14
الخروب	14
القاهرة	70-65-16
تونس	70-68-65-61-46-44-43 - 17
المغرب	65-55-46-43 - 17
بشار	17
باريس	17
سوق هراس	48-18
ايفري أوزلاقن	19
لاوراس	19
فرنسا	46-40
ليبيا	43
باكستان	45
الولايات المتحدة الامريكية	55
وهران	65
تمنغست	65
طرابلس	68
تلمسان	69

المحتوى	الصفحة
الملخص	
المقدمة	09- 12
الفصل الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	
المبحث الأول: التحضيرات الاولية لعقد مؤتمر الصومام	14
المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر	14
المطلب الثاني: جلسات المؤتمر	18
المبحث الثاني :أهمية انعقاد المؤتمر بعد سنتين من اندلاع الثورة	21
المطلب الأول: مسالة التمثيل وجدول الاعمال	21
المطلب الثاني : أرضية المؤتمر وشرعية القرارت المتخذة	24
المبحث الثالث: دراسة القرارت التنظيمية لمؤتمر الصومام	28
المطلب الأول: التنظيم الاداري والسياسي	29
المطلب الثاني : التنظيم العسكري	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر	
المبحث الأول: الهيئات السياسية الاولى للقيادة الثورة 1956 – 1958	35
المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة	35
المطلب الثاني: التشكيلة الصورية لأولى للمجلس الوطني للثورة	37
المطلب الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ ودورها	39
المبحث الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة	41
المطلب الأول: الدلالة التاريخية الهامة لتأسيس الحكومة المؤقتة	41
المطلب الثاني: التطور الاداري والسياسي لأجهزة الحكومة المؤقتة	43
المبحث الثالث: عومل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة	46
المطلب الأول: التنافس والصراع حول القيادة	47
المطلب الثاني: اشكال ومستويات ومبررات الصراع حول القيادة	48

خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام	
المبحث الأول: تباين المواقف من مؤتمر الصومام	54
المطلب الأول: مدى مطابقة أرضية المؤتمر مع بيان أول نوفمبر1954	54
المطلب الثاني: اتساع دائرة الخلافات وتأثيرها على مسار الثورة	57
المبحث الثاني: خروج الصراع من السرية إلى العلنية	59
المطلب الأول: ازدياد حدة الخلافات رغم التنازل عن مبدا الاولوية	60
المطلب الثاني: استمرار الخلافات وتأثيرها على نشاط الحكومة المؤقتة	62
المبحث الثالث: تزايد النفوذ العسكري على السياسي	64
المطلب الأول: ظهور التحالفات وانعكاساتها على سير المفاوضات	64
المطلب الثاني: نشوء أزمة الشرعية خلال مؤتمر طرابلس 1962	67
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	74
الفهارس	79